

من موارد بيت المال في الشريعة الإسلامية

الأموال التي لا يعرف لها مالك معين

الدكتور عبدالله بن محمد الرشيد *

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^{(٣) (٤)}.

(١) آل عمران ، الآية : ١٠٢

(٢) النساء ، الآية : ١

(٣) الأحزاب ، الآية : ٧٠ - ٧١ .

(٤) هذه الخطبة تسمى عند العلماء بـ (خطبة الحاجة) ، وهي تشرع بين يدي كل خطبة ، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو نكاح أو درس أو محاضرة ، وكان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه .
انظر : خطبة الحاجة ، ص ١٠ ومابعدا للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

- * ليسانس من كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٥ - ١٣٩٦ هـ .
- ماجستير من المعهد العالي للقضاء - قسم السياسة الشرعية من الجامعة نفسها ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
- دكتوراه في السياسة الشرعية من المعهد العالي للقضاء من الجامعة نفسها ١٤٠٧ هـ .
- يعمل الآن عضو هيئة التدريس في كلية الدعوة والإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

لما كان حفظ المال أحد مقاصد الشريعة الإسلامية ، وأنه يوجد في بعض الأحيان أموال لا يعرف أصحابها كاللقطات والضوائع ، والإنسان بحاجة ماسة إلى معرفة حكم الشرع في هذه الأموال وكيفية التصرف فيها بصفتها أنها مملوكة في الأصل ولكن جهل مالكها لسبب من الأسباب ، ونظراً لأهمية هذا الموضوع عزمْتُ على الكتابة فيه للأسباب التالية :

أولاً : أن هذا الموضوع مما تمسُّ الحاجة إليه في كل زمان ومكان .

ثانياً : أن هذا الموضوع لم يكتب فيه بهذه الصورة حسب علمي .

ثالثاً : أنه يوجد بعض المسائل الفقهية المعاصرة فيما يتعلق ببيوت المال في المحاكم

الشرعية بحاجة إلى إيضاح حكم الشرع فيها .

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم .

== وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده (٣٩٢/١ ، ٣٩٣) ، وأخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب خطبة النكاح (٢١١٨) ، سنن أبي داود (٥٩١/٢ ، ٥٩٢) للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي : إعداد وتعليق عزة عبيد الدعاس .

وأخرجه الترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح (١١٠٥) ، وقال : حديث حسن ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) (٤٠٤/٣) للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي : تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب خطبة النكاح (١٨٩٢) ، سنن ابن ماجه (٦٠٩/١ ، ٦١٠) للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه : حقق نصوصه ورّقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى .

وأخرجه الدارمي في كتاب النكاح في خطبة النكاح سنن الدارمي (١٤٢/٢) ، للإمام الحافظ أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي .

قال الهيثمي : قلت رواه أبو داود وغيره خلا حديث أبي موسى رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير باختصار ورجاله ثقات .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٨٨/٤) للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي .

منهج إعداد البحث :

سلكت في إعداد هذا البحث المنهج الآتي :

- ١ - الاستدلال بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، وقد قمتُ بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف . أما الأحاديث فقد قمتُ بتخريجها تخريجاً علمياً بحسب الاستطاعة فما كان منها في الصحيحين اكتفيت بعزوه إليهما أو لأحدهما .
- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين ، فإنني أذكر من أخرجه من أصحاب السنن والمسانيد ثم أتبع ذلك ببيان من تكلم فيه من الرواة ودرجة الحديث -إن وقفتُ على شيء من ذلك - ، وإذا لم أجد الحديث اكتفيت بعزوه إلى المصدر الذي ذكره وأشارت إلى ذلك في الهامش .
- ٢ - خرَّجت الآثار التي ورد الاستشهاد بها من مصادرها مع بيان درجتها - إن وجدت - وعند ما لا أعثر على شيء منها ، فإنني أكتفي بعزوه إلى مصدره الذي نقلته منه .
- ٣ - اقتصر في هذا البحث على ذكر المذاهب الأربعة المشهورة مع ذكر المذهب الظاهري أحياناً .
- ٤ - كنت أجمع المادة العلمية من المصادر والمراجع مع الرجوع إلى بعض كتب الفقه الإسلامي المعاصرة .
- ٥ - عند صياغة المادة العلمية للبحث كنت أعتمد على نقل نصوص الفقهاء في المكان المناسب وأحياناً أتصرف في نقل النصوص حسب ما يقتضيه المقام مع إثبات المصادر والمراجع في الهامش .
- ٦ - عند التعريف بالاصطلاحات الفقهية كنت أذكر تعريفاً واحداً حتى لا يتشتت ذهن القارئ مع ذكر مصادرها في الهامش بحسب ما أقف عليه .
- ٧ - توسعت في الكلام على مسألة ضالة الإبل والغنم وما يشبههما لتعدد أقوال الفقهاء فيها وبينت في هذه المسألة ما ترجح لدي فيها من حيث حكم الالتقاط والتملك .

- ٨ - قمت بدراسة نظام بيت المال في المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية لضرورة معرفة ما تؤول إليه الأموال التي لا يعرف لها مالك معين في عصرنا الحاضر ولكنني لم أتوسع في هذه الدراسة ؛ لأن طبيعة هذا البحث تقتضي ذلك.
- ٩ - ذكرت في نهاية هذا البحث خلاصة ما توصلتُ إليه من نتائج ، فما كان فيه من صواب فالحمد لله على ذلك وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان والله ورسوله براء من ذلك .

الخطة العامة للبحث :

- يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحث تمهيدي وستة مباحث وخاتمة .
- المقدمة وتشمل : خطبة الحاجة - أهمية الموضوع - أسباب اختياره - منهج إعداد البحث.
- المبحث التمهيدي : التعريف بمصطلحات البحث .
- ويشتمل على ستة مطالب على النحو التالي :
- المطلب الأول : تعريف الموارد في اللغة والاصطلاح .
- المطلب الثاني : تعريف بيت المال في اللغة والاصطلاح .
- المطلب الثالث : تعريف الشريعة الإسلامية في اللغة والاصطلاح .
- المطلب الرابع : تعريف الأموال في اللغة والاصطلاح .
- المطلب الخامس : تعريف المالك في اللغة والاصطلاح .
- المطلب السادس : تعريف المعين في اللغة والاصطلاح .
- المبحث الأول : أخذ الأموال التي لا يعرف مالكيها ووضعها في بيت المال ، ويشتمل على ثلاثة مطالب :
- المطلب الأول : تعريف اللقطة وأنواعها .
- المطلب الثاني : حكم تعريف اللقطة .

المطلب الثالث : الأحوال المستثناة من وجوب التعريف .

المبحث الثاني : وضع ثمن الضوال في بيت المال إذا يئس من معرفة صاحبها ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : حكم التقاط ضالة الإبل وما يشبهها .

المطلب الثاني : حكم التقاط وتملك ضالة الغنم وما في حكمها .

المبحث الثالث : وضع ما يوجد مع اللصوص وقطاع الطريق من أموال إذا لم يعرف صاحبها في بيت المال .

المبحث الرابع : وضع ثمن العبيد والإماء الأباقي إذا لم يظهر لهم طالب في بيت المال.

المبحث الخامس : أخذ ما يوجد مع الخناقين والمبتهجين وأشباههم من أموال ووضعها في بيت المال .

المبحث السادس : الوقف المنقطع .

المبحث السابع : حفظ الأموال التي لا يعرف لها مالك معين ووضعها في بيوت المال في المحاكم بالمملكة العربية السعودية .

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مطالب :

التمهيد : في نشأة بيوت المال في المملكة العربية السعودية .

المطلب الأول: حفظ اللقطات والمسروقات التي لا يعرف أصحابها في بيوت المال في المحاكم.

المطلب الثاني : حفظ أموال المجاهيل في بيت مال المحكمة .

المطلب الثالث : وضع أموال من لاتعرف عناوينهم في بيت المال .

المطلب الرابع : الصبرة المجهولة .

المطلب الخامس : حفظ ثمن ضوال الإبل في بيت مال المحكمة .

خلاصة البحث .

المبحث التمهيدي تعريف مصطلحات عنوان البحث المطلب الأول: تعريف الموارد في اللغة والاصطلاح .

الموارد : جمع . مفردة : مَوْرِدٌ ، وهو : المنهل ، يقال : وَرَدَ مورداً : أي : وروداً والمورد : الطريق إلى الماء والمورد - أيضاً - : مصدر الرِّزْق ، وهي لفظ محدث^(١) .

أما تعريف الموارد في الاصطلاح فهي : الدخل المالي الذي يرد للحكومة عن طريق أحد الموارد الإسلامية المالية ، سواء كان هذا المورد دورياً أم غير دوري^(٢) .

ويقصد بالموارد الدورية : التي يُجْبى منها الإيراد في مواعيد معينة من السنة ، وهي : الزكاة والخراج والجزية والعشور ، ونحوها .

ويقصد بالموارد غير الدورية : التي ليس لها وقت محدد تجبى فيه ، وهي : خُمس الغنائم ، وخُمس المعادن ، والركاز ، وتركة من لا وارث له ، ومال اللقطة ، وكل مال لم يعرف له مستحق معين من الأفراد^(٣) .

المطلب الثاني : تعريف بيت المال في اللغة والاصطلاح .

بيت المال : لفظ مركب من كلمتين هما : بيت والمال .

أما تعريف البيت في اللغة فأصله : مأوى الإنسان بالليل ؛ لأنه يقال : بات بالليل ، ثم صار يطلق على المسكن بيت من غير اعتبار الليل فيه ، ويجمع على أبيات وبيوت ، ولكن البيوت بالسكن أخص ، والأبيات بالشعر أخص^(٤) .

(١) انظر : لسان العرب ٩٠٨/٣ للعلامة محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن منظور : إعداد وتصنيف يوسف خياط ، والمعجم الوسيط ١٠٢٤/٢ : إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة : إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين .

(٢) انظر : مالية الدولة الإسلامية المعاصرة ، ص ١١٤ ، للأستاذ أحمد عبدالهادي طرخان .

(٣) انظر : السياسة الشرعية ، أو "نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية" ، ص ١١٤ ، لفضيلة الشيخ : عبدالوهاب خلاف .

(٤) انظر : المفردات في غريب القرآن ، ص ٦٤ ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني : تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني .

ويراد بالمال في اللغة ما يملك من الذهب والفضة ثم صار يطلق على كل ما يُقتنى ويملك من الأعيان وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل ؛ لأنها أكثر أموالهم^(١).
وبيت المال هو : المكان المعد لحفظ المال ، سواء كان خاصاً أم عاماً ، مأخوذ من البيت ، وهو موضع المبيت^(٢) .

بيت المال في الاصطلاح :

استعمل لفظ : بيت مال المسلمين أو بيت مال الله في صدر الإسلام ؛ للدلالة على المكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية ، من المنقولات خاصة ، كالفيء وخُمس الغنائم ونحوهما إلى أن تصرف في وجوهها ، ثم اكتفي بكلمة " بيت المال"^(٣) للدلالة على هذا الاسم ، حتى أصبح عند الإطلاق ينصرف إليه.
وقد عرّف الماوردي وأبو يعلى - رحمهما الله - بيت المال بأنه : عبارة عن الجهة لا عن المكان^(٤).

وعرفه ابن المبرّد بقوله : بيت المال ، هو الذي يضع الإمام فيه أموالهم التي تحصل لهم ويفرقها عليهم^(٥).

المطلب الثالث : تعريف الشريعة الإسلامية في اللغة والاصطلاح .

الفرع الأول : الشريعة في اللغة مأخوذة من شرع يشرع تشريعاً ويراد بها معنيان :
الأول : مَشْرَعَةُ الماء وهو مورد الماء التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون

(١) انظر : لسان العرب ٥٥٠/٣ ، ومعجم متن اللغة ٣٧١/٥ ، للشيخ أحمد رضا .

(٢) انظر : المفردات في غريب القرآن ، ص ٦٤ .

(٣) انظر : معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ، ص ٩٥ ، للدكتور نزيه حماد .

(٤) انظر : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ١٢٣ ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي والأحكام السلطانية ، ص ٢٣٥ للفاضل أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ؛ صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي .

(٥) الدرّ النقي في شرح ألفاظ الحرقى ٥٦٣/٣ لأبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بابن المبرّد ؛ تحقيق الدكتور رضوان مختار بن غربية .

وربما شرعوها دوابهم حتى تشرعها وتشرب منها^(١).

الثاني : نهج الطريق الواضح ومنه قول العرب : شرعتُ له طريقاً قال الله تعالى : ﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصّينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب ﴾^(٢) .

والإسلامية نسبة إلى الإسلام وهو : مطلق الاستسلام والانقياد ، والإسلام من الشريعة إظهار الخضوع والتزام ما أتى به النبي - ﷺ - وبذلك يحقن الدم ويستدفع المكروه^(٣) .

الفرع الثاني : تعريف الشريعة الإسلامية في الاصطلاح :

عرّفت الشريعة الإسلامية في الاصطلاح بأنها : ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونُظم الحياة في جميع شعبها المختلفة لتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة^(٤) .

المطلب الرابع : تعريف الأموال في اللغة والاصطلاح

الفرع الأول : الأموال في اللغة جمع مفردة مال مصدره مال ميلاً ومالاً وممياًل وممايلاً وميلاً وميلاً إلى الشيء أقبل إليه وعدل إليه إذا أحبه ومال عنه إذا عدل عنه^(٥) .

الفرع الثاني : تعريف الأموال في الاصطلاح : ذكر الفقهاء عدة تعريفات للمال فكان بعضها واضحاً جلياً وافياً بالغرض والبعض الآخر فيه غموض أو قصور^(٦) .

(١) انظر : لسان العرب ٢/ ٢٩٩ ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ١/ ٢٩٠ للعلامة أحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي : تصحيح مصطفى السقا .

(٢) سورة الشورى ، الآية : ١٣ .

(٣) انظر : لسان العرب ٢/ ١٩٢ .

(٤) انظر : التشريع والفقه في الإسلام ، تاريخاً ومنهجاً ، ص ١٥ ، لفضيلة الشيخ الأستاذ مناع بن خليل القطان .

(٥) انظر : لسان العرب ٣/ ٥٥٠ ، ومعجم متن اللغة ٥/ ٣٧١ للشيخ أحمد رضا .

(٦) مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن جمهور الفقهاء - عدا الحنفية ووجه عند الحنابلة - يعتبرون المنافع من الأموال وهذه بلا شك تابعة للأعيان وقد اقتصرّت على تعريف الحنفية ، والوجه الآخر عند الحنابلة ، لأن طبيعة البحث تتفق مع هذا التعريف .

وحيث إن المراد بالأموال في هذا البحث الأموال العينية فحسب ، فإنني سأكتفي بذكر تعريف واحد ، حيث عرف ابن عابدين المال بأنه : ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة سواء كان منقولاً أم غير منقول^(١) .

المطلب الخامس : تعريف المالك في اللغة والاصطلاح .

وفيه فرعان :

الفرع الأول: المالك في اللغة، اسم فاعل مشتق من الملك وهو مصدر بمعنى المملوك، ويقال : ملك الشيء وامتلكه وتملكه وهو ماله وأحد أملاكه وهذا ملكه وملك يده وهذه أملاكه^(٢) .

والمالك ما يملك ويتصرف فيه مما ملكته اليد من مال وغيره وخول فيه^(٣) .

الفرع الثاني : تعريف المالك في الاصطلاح : هناك علاقة وثيقة بين المالك والمالك ولهذا عرف الفقهاء الملك بأنه : اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحاجزاً عن تصرف غيره فيه إلا لمانع شرعي^(٤) .

المطلب السادس : تعريف المَعِين في اللغة والاصطلاح .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : المَعِين في اللغة : اسم مفعول مشتق من التعيين وهو التخصيص من

(١) انظر : حاشية رد المحتار على الدر المختار " حاشية ابن عابدين " ٤/٣ للشيخ محمد أمين بن عابدين ، ودرر

الحكام شرح مجلة الأحكام ، المادة (١٢٦) ١/١٠٠ : تأليف علي حيدر : تعريب المحامي فهمي الحسيني .

(٢) انظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٥١٩/٤ : تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ؛ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار .

(٣) انظر : المعجم الوسيط ٨٨٦/٢ .

(٤) انظر : التعريفات ، ص ١٩٥ : تأليف علي بن محمد بن علي الجرجاني ؛ حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم

الأبياري ، والفروق ٢٠٨/٣ للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقراقي ، والفقه الإسلامي وأدلته ٥٧/٤ للدكتور وهبة الزحيلي .

الجملة تقول : عَيَّنْتُ النية في الصوم إذا نويت صوماً معيناً وعَيَّنْتُ المال لزيد جعلته عيناً مخصوصة به^(١).

الفرع الثاني : تعريف المعين في الاصطلاح : هو جعل الشيء متميزاً عن غيره بحيث لا يشاركه سواه^(٢).

المبحث الأول : أخذ الأموال التي لا يعرف مالها ووضعها في بيت المال.

هناك نوع من الأموال لا يعرف لها مالك معين وذلك بأن يكون ضل من صاحبه أو تركه صاحبه لسبب ما .

ولما كان من مقاصد الشريعة الإسلامية المطهرة حفظ الأموال ، فإن هذا النوع وما يماثله لا يضيع هدرأً ولا يترك دون الاستفادة منه ، بل يوجه بصرفه في مصالح المسلمين العامة ويمثلهم شخصية بيت المال فينبغي على الإمام أو من ينوبه أن يأخذ هذه الأموال ويضعها في بيت المال لصرفها في المصالح العامة .

قال الماوردي - رحمه الله - :

وأما القسم الرابع فيما يختص ببيت المال من دخل وخرج ، فهو أن كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال ، فإذا قُبِضَ صار بالقبض مضافاً إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرزه أو لم يدخل^(٣)؛ وتتمثل هذه الأموال فيما يأتي:

(١) انظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٩٣/٢ .

(٢) الموسوعة الفقهية ٤٠/١٣ إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت .

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ٢١٣ ، والأحكام السلطانية ، ص ٢٥١ ، وانظر : الخراج وصناعة الكتابة ، ص ٢٤٤ ، لقدامة بن جعفر - رحمه الله - شرح وتحقيق الدكتور محمد حسين الزبيدي ، وفقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج ٤٠٤/٢ : تأليف عبدالعزيز بن محمد الرحيبي ؛ تحقيق أحمد عبيد الكبيسي. مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٢١/٢٩ ، ٣٦٣ : جمع وترتيب الشيخ عبدالرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي - رحمه الله - والسياسة الشرعية أو "نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والحاجية والمالية" ، ص ١٢٨ .

المطلب الأول : تعريف اللقطة وأنواعها .

تعريف اللقطة لغة : اللقطة بتشديد اللام وضمها وتسكين القاف : مشتقة من لقطه يلقطه لقطاً والتقطه إذا أخذه من الأرض^(١).

وأما تعريف اللقطة في الاصطلاح : فهي المال الضائع من ربه وسميت لقطة ؛ لأن من وجدها يلتقطها أي يأخذها^(٢).
واللقطة نوعان :

النوع الأول : من غير الحيوان وهو المال الساقط لا يعرف مالكة .
النوع الثاني : من الحيوان وهو الضال من الإبل والبقر والغنم إلا أنه يسمى لقطة من اللقط وهو الأخذ والرفع ؛ لأنه يلقط عادة أي يؤخذ ويرفع^(٣).

المطلب الثاني : حكم تعريف اللقطة .

والأصل في تعريف اللقطة ما رواه زيد بن خالد الجهني -رضي الله عنه - أن النبي ﷺ - سأله رجل عن اللقطة فقال : (اعرف وكاءها^(٤) - أو قال: وعاءها^(٥) -

(١) انظر : لسان العرب ٣/ ٣٨٥ .

(٢) انظر : الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى ٢/ ٣٥٠ ، ومعجم لغة الفقهاء ، ص ٣٩٣ ، للدكتور محمد رواس قلعه جي والدكتور حامد صادق قنبي .

(٣) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٦/ ٢٠٠ للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، وقوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، ص ٣٧٠ : تأليف محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي ، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٢/ ٤٠٩ : شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني على متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي . المغني ٨/ ٢٩٠ ، ٢٩١ لموفق الدين أبي محمد عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالح الحنبلي : تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، والدكتور عبدالفتاح محمد الحلو .

(٤) وكاءها : الكاء هو الخيط الذي تشد به الصرة والكيس ونحوهما حتى لا يخرج ما فيهما .
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٢٢ للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير - رحمه الله - تحقيق محمود محمد الطناحي وظاهر أحمد الزاوي .

(٥) وعاءها : الوعاء والإعاء "على البذل" ، والوعاء هو ظرف الشيء الذي يوضع فيه .

انظر : لسان العرب ٣/ ٩٥٥ .

وعفاصها^(١) ثم عرفها سنة ثم استمتع بها ، فإن جاء ربا فأدأها إليه.. الحديث^(٢) .
وقد ذهب الفقهاء إلى وجوب تعريف اللقطة ، فإن لم يظهر لها طالب بعد التعريف فإنه يأخذها الإمام أو نائبه ويضعها في بيت مال المسلمين^(٣) .
ودليل ذلك السنة والأثر .

أما الدليل من السنة فهو حديث زيد بن خالد الجهني المتقدم آنفاً عن النبي - ﷺ -
وفيه : " أن النبي - ﷺ - سأله رجل عن اللقطة فقال : أعرف وكأها أو قال وعاءها
وعفاصها ثم عرفها سنة ثم استمتع بها .. الحديث " .
فقد دل هذا الحديث على وجوب تعريف اللقطة سنة كاملة إذا لم تكن تافهة ولا
في معناها^(٤) .

(١) عفاصها : العفاص هو الوعاء الذي تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقه أو غيرها وهو أشبه ما يكون بالمحفظة ، وهو مأخوذ من العفص وهو الثني والعطف وبه سمي الجلد الذي يجعل على رأس القارورة عفاصاً وكذلك غلافها .
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٣/٣ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ح(٩١) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٨٦/١ للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - رحمه الله -
أشرف على بعض نسخه المطبوعة والمخطوطة ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله - .

وأخرجه مسلم في كتاب اللقطة بنحو هذا اللفظ "دون ذكر اسم الباب" ح(١٧٢٢) بروايات متعددة . صحيح مسلم ١٣٤٦/٣ - ١٣٤٩ للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - رحمه الله -
نصوصه وصححه ورقمه وعد كتابه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات من أئمة اللغة محمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله - .

(٣) انظر : الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ١٩١/١ : تأليف الشيخ نظام ، وجماعة من علماء الهند .
وانظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٧٠/٦ : تأليف أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب .

وحاشيتي قليوبي وعميرة ١٨٧/٣ هما : حاشيتا الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة على شرح جلال الدين المحلي . والخراج وصنعة الكتابة ، ص ٢٠٥ ، ٢٤٤ ، والمغني ٢٩٢/٨ . السياسة الشرعية أو "نظام الدولة الإسلامي في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية" ، ص ١٢٨ .

(٤) انظر : السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج ٤٢٧/٦ للشيخ أبي الطيب صديق بن حسن خان الحسيني الفتوحي البخاري : تحقيق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ، وعبد التواب هيك .

وأما الأثر فهو ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه أمر من جاء يخبره بأنه وجد لقطه أن يعرفها ثم جاءه فأمره أن يدفعها إلى خازن بيت المال . عن أبي سعيد مولى أسيد قال : وجدت خمسمائة درهم بالحرة وأنا مكاتب^(١) فذكر ذلك لعمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - فقال اعمل بها وعرفها فعملت بها حتى أدت مكاتبتني ثم أتيته فأخبرته فقال : "ادفعها إلى خازن بيت المال"^(٢) .

قال الإمام السرخسي - رحمه الله - وفيه دليل أن للإمام أن يقبض اللقطة من الملتقط إن رأى المصلحة في ذلك^(٣) .

المطلب الثالث : الأحوال المستثناة من وجوب التعريف .

الأصل في اللقطة التعريف - كما سبق بيان ذلك - إلا أن الفقهاء - رحمهم الله - ذكروا أن هناك حالات مستثناة لا يجب فيها التعريف وتتلخص فيما يأتي :

الحالة الأولى : ما يعلم أن مالكة لا يطلبه وذلك كقشور الرمان ونحوهما فللملتقط أن ينتفع به وليس عليه تعريفه ولصاحبه إذا وجده في يد الملتقط أن يأخذه منه ؛ لأن إلقاءه يفيد إباحة الانتفاع به ولا يفيد التملك^(٤) .

الحالة الثانية : اللقطة التافهة إذا كانت مما يؤكل كالتمر وكسرة الخبز ونحوهما فهذه لا يجب تعريفها لما رواه أنس - رضي الله عنه - قال : مرُّ النبي - ﷺ - بتمر في

(١) مكاتب : اسم مفعول مشتق من الكتابة وهو أن يكاتب الرجل عبده على مال يؤديه منجماً فإذا أداه صار حراً ، وسميت كتابة لمصدر كتب كأنه يكتب على نفسه لمولاه ثمه ويكتب مولاه له عليه العتق .
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٨/٤ .

(٢) أورد الإمام السرخسي - رحمه الله - هذا الأثر بهذا النص ولم أقف عليه في كتب الآثار .
انظر : المبسوط ٤/١١ ، ٥ للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي .

(٣) المرجع السابق والموضع نفسه .

(٤) انظر : المرجع السابق ٥/١١ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢/٤ للشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير ، والوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي ١٥٢/١ للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، والمغني ٢٩٦/٩ .

الطريق قال : " لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها " (١) .

فظاهر هذا الحديث يدل على عدم اشتراط التعريف . وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة كما يدل ظاهره على إباحة الانتفاع بالأشياء التافهة (٢) . كما وردت آثار عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - تدل على إباحة الانتفاع باللقطة التافهة منها :

١ - عن طلحة بن مصرف أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مر بتمرة في الطريق فأكلها (٣) .

٢ - عن مالك بن مغول قال : سمعت امرأة تقول : التقطت علي حبة أو حبات من الرمان من الأرض فأكلها (٤) .

٣ - عن عبدالله بن مسلم أخي الزهري قال : رأيت عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - وجد تمرة في السكة فأخذها فأكل نصفها ثم لقيه مسكين فأعطاه النصف الآخر (٥) .
الحالة الثالثة : اللقطة اليسيرة إذا لم تكن مما يؤكل هذا النوع من اللقطة لا يجب تعريفها وقد أجمع فقهاء المذاهب الأربعة على ذلك .

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في كتاب اللقطة باب إذا مر بتمرة في الطريق ح (٢٤٣٨) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ٨٦/٥ ، وأخرجه بلفظ آخر في كتاب البيوع باب ما يتنزه من الشبهات ح ٢٠٥٥ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٩٣/٤ ، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب تحريم الزكاة على رسول الله - ﷺ - وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم ح (١٠٧٠) ، صحيح مسلم ٧٥١/٢ .

(٢) انظر : قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، ص ٣٧١ ؛ تأليف محمد بن أحمد بن جزي ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٨٦/٥ ، والمغني ٢٩٥/٨ .

(٣) هذا الأثر أخرجه عبدالرزاق في كتاب اللقطة باب أحلت اللقطة اليسيرة ورقمه (١٨٦٤١) المصنف ١٤٣/١٠ ١٤٤ ، للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني - رحمه الله - عُنِيَ بتحقيقه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي .

(٤) هذا الأثر أخرجه عبدالرزاق في كتاب اللقطة ، باب أحلت اللقطة اليسيرة ورقمه (١٨٦٤٣) ، المصنف ١٤٤/١٠ .

(٥) هذا الأثر أخرجه عبدالرزاق في كتاب اللقطة ، باب أحلت اللقطة اليسيرة ورقمه (١٨٦٤٠) ، المصنف ١٤٣/١٠ .

قال ابن قدامة - رحمه الله - : ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في إباحة أخذ اليسير والانتفاع به^(١).

وحددوا ضابطاً لهذا اليسير وهو ما لا تتبعه همة أوساط الناس وما لا تلتفت إليه النفوس كل الالتفات وتسمح غالباً بتركه^(٢) وذلك مثل العصا والسوط والحبل والخرقة ونحو ذلك .

وقد استدلل هؤلاء بما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : " رخص لنا رسول الله - ﷺ - في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به " ، وفي رواية عن جابر قال : " كانوا ولم يذكر النبي - ﷺ - " ^(٣) .

المبحث الثاني : وضع ثمن الضوال في بيت المال .

تعريف الضوال لغة : الضوال جمع ضالة وهي الضائعة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره ، وتطلق الضالة على ما ضل من الذكر والأنثى^(٤).

والضالة اصطلاحاً : هي الضائعة من كل ما يقتنى من الحيوانات وغيره ، ويقع هذا الوصف على الذكر والأنثى والاثنين والجمع وتجمع على ضوال والمراد بها هنا الضالة من الإبل والبقر مما يحمي نفسه ويقدر على الإبعاد في طلب المرعى والماء بخلاف الغنم^(٥) .
وبلاحظ أنه يوجد اتفاق بين هذين التعريفين .

(١) المغني ٢٩٦/٨ .

(٢) انظر: الهداية شرح بداية المبتدي ٤/٢٦٤ : تأليف علي بن عبد الجليل بن أبي بكر المرغيناني وحاشية الدسوقي

على الشرح الكبير ٤/١٢٠ ، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٢/٤١٤ ، والمغني ٨/٢٩٦ .

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة ح (١٧١٧) ، سنن أبي داود

٢/٣٣٩ ، قال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط : إسناده حسن . انظر : جامع الأصول في أحاديث رسول الله ﷺ لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري : حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلق عليه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط .

(٤) انظر : لسان العرب ٢/٥٤٤ .

(٥) انظر : معجم لغة الفقهاء ، ص ٢٨١ .

المطلب الأول : حكم التقاط ضالة الإبل وما يشبهها .

اختلف الفقهاء في حكم التقاط ضالة الإبل وما يشبهها على ثلاثة أقوال والمقام هنا يستدعي بسط أقوالهم في هذه المسألة .

(الفرع الأول) القول الأول : أنه يجوز التقاطها وذلك في زمن الفساد وظهور الخيانة بين الناس .

وإلى ذلك ذهب فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

فقد ذكر فقهاء الحنفية أنه يجوز التقاطها ويعرفها ولا يتركها تضيع .

وقد أولوا حديث خالد بن زيد الجهني - المتقدم - الذي فيه الأمر بترك ضالة الإبل بأن ذلك كان في الابتداء عندما كانت الغلبة في ذلك الوقت لأهل الصلاح والخير وكانت الإبل لا تصل إليها يد خائنة إذا تركها واجدها . أما في الأزمنة التالية فإنه لا يأمن واجد ضالة الإبل وصول يد خائنة إليها ففي أخذها إحيائها وحفظها على صاحبها وهو أولى من تضييعها^(١) ، بل قال بعض فقهاء الحنفية : إن التقاط ضالة الإبل مندوب إذا لم يخف عليها الضياع فإن خاف ضياعها وجب التقاطها .

قال ابن عابدين : وندب التقاط البهيمة الضالة وتعريفها ما لم يخف ضياعها فيجب وكره لو معها ما تدفع به عن نفسها^(٢) .

ولكن ابن نجيم - رحمه الله - قال : " إن ظاهر الهداية أن الكراهة عند الشافعي لا عند الحنفية "^(٣) .

كما ذهب فقهاء المالكية إلى جواز التقاطها وقالوا : إن منع التقاطها خاص بزمن العدل والصلاح^(٤) .

(١) انظر : المبسوط ١١/١١ .

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٨١/٤ .

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١٦٧/٥ للشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم الحنفي .

(٤) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٧٨/٦ ، ٧٩ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٢/٤ .

وذهب الشافعية إلى أنه يجوز أخذ ضالة الإبل للآحاد من أجل الحفظ لئلا يأخذها خائن فتضيع^(١).

كما ذهب فقهاء الحنابلة إلى القول بجواز أخذ ضالة الإبل إن وجدها في موضع يخاف عليها به .

قال ابن قدامة - رحمه الله - : إن وجدها بموضع يخاف عليها به مثل أن يجدها بأرض مسبعة يغلب على الظن أن الأسد يفترسها إن تركت به .. أو في بركة لا ماء بها ولا مرعى فالأولى جواز أخذها للحفظ ولا ضمان على أخذها ؛ لأن فيه إنقاذها من الهلاك فأشبهه تخليصها من غرق أو حريق ، فإذا حصلت في يده سلمها إلى نائب الإمام وبرئ من ضمانها ولا يملكها بالتعريف ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك فيها^(٢).

وهذا الحكم من أحكام السياسة الشرعية التي تتبدل من عصر لآخر لوجود المصلحة. ولهذا فإن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لم يقف عند حرفية النص ، بل خالفه ظاهراً ؛ لأنه رأى أن الحال التي قيل فيها هذا الحديث قد تبدلت من ظهور الأمانة إلى قتلها فلما رأى الأيدي قد امتدت إليها أمر بجمعها وبيعها لحفظ ثمنها لأصحابها أو ينتفع بها في المصالح العامة إن لم يظهر لها طالب^(٣).

والدليل على ذلك ما رواه عبدالرزاق - رحمه الله - بسنده قال : كتب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى عماله : لا تضموا الضوال فلقد كانت الإبل تناتج وترد المياه ولا يعرض لها أحد حتى يأتي من يعترفها^(٤) فيأخذها حتى إذا كان عثمان كتب :

(١) انظر : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٤٠٩/٢ .

(٢) المغني ٣٤٦/٨ .

(٣) انظر : السياسة الشرعية والفقهاء الإسلامي ، ص ١٨ ، لفضيلة الشيخ عبدالرحمن تاج ، وموسوعة فقه عثمان بن

عفان ، ص ٢٩٥ ، للدكتور محمد رواس قلعة جي .

(٤) يعترفها : أي يعرفها .

أن ضموا الضوال وعرفوها ، فإن جاء من يعرفها وإلا فبيعوها وضعوا أثمانها في بيت المال فإن جاء من يعرفها فادفعوا إليهم الأثمان^(١) .

فقد دل هذا الأثر المروي عن عثمان - رضي الله عنه - على مشروعية التقاط ضالة الإبل وبيعها ووضع ثمنها في بيت المال لصرفها في المصالح العامة إن لم يأت لها طالب .
وقد راعى - رضي الله عنه - المصلحة العامة في ذلك ، ونحن مأمورون باتباع سنة الخلفاء الراشدين بعد رسول الله - ﷺ - وعثمان واحد منهم ، وذلك لما رواه العرياض بن سارية - رضي الله عنه - أنه - ﷺ - وعظمهم فقال : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ"^(٢) وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة"^(٣) .

فهذا الحديث فيه أمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين ، وفيه دليل على أن الواحد من هؤلاء الخلفاء الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) - رضي الله عنهم جميعاً - إذا قال قولاً

(١) هذا الأثر أخرجه عبدالرزاق في كتاب اللقطة ، ورقمه (١٨٦٠٧) . المصنف ١٠/١٣٢ ، وأخرجه في المحلى ٢٧١/٨ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي .

(٢) النواجذ من الأسنان هي الضواحك التي تبدو عند الضحك وهي أقصى الأسنان ، والمراد بها هنا المبالغة في شدة التمسك كما يتمسك العاض بجميع أضراسه .
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠/٥ .

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/١٢٦ ، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ح(٤٦٠٧) . سنن أبي داود ١٣/٥-١٥ ، وأخرجه الترمذي بنحو هذا اللفظ في كتاب العلم في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ح(٢٦٧٦) ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . الجامع الصحيح ٥/٤٤ ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ، باب في اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٤٢) ، سنن ابن ماجه ١٥/١-١٦ ، وأخرجه الدارمي في المقدمة ، باب اتباع السنة ، سنن الدارمي ١/٤٤-٤٥ ، وأخرجه الحاكم في كتاب العلم ، باب "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين" ، المستدرک على الصحيحين ١/٩٦ ، وفي باب كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، قال الذهبي : صحيح ليس له علة المستدرک على الصحيحين ١/٩٧ ، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري ، وبذيله التلخيص للحاكم الذهبي ، وقال العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - إسناده صحيح ورجاله ثقات .

انظر : ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة ح(٣١) ١/١٩ للعلامة الشيخ : محمد ناصر الدين الألباني .

وخالفه فيه غيره من الصحابة كان المصير إلى قول الخليفة أولى^(١).

(الفرع الثاني) القول الثاني : أنه لا يجوز التقاط ضالة الإبل إلا إذا خيف عليها

من أخذ الخائن .

وقد ذهب إلى ذلك فقهاء المالكية والشافعية .

فقد ذهب فقهاء المالكية (في قول لهم) إلى أن ضالة الإبل لا يجوز التقاطها إلا إذا خيف عليها من أخذ الخائن فإن خيف عليها فإنها تؤخذ وتعرف فإن لم تعرف، بيعت ووقف ثمنها لصحابها، فإن لم يأت وأيس منه تصدق به عنه كما فعل عثمان - رضي الله عنه -^(٢) .

وذهب فقهاء الشافعية إلى عدم جواز التقاط ضالة الإبل إلا للحاكم لحفظها وقاسوا عليها كل ما يمتنع من صغار السباع بفضل قوته كعبير كبير وبغل وحمار أو بشدة عدوه كالأرنب والطبي أو بطيرانه كالحمام .

قال الإمام النووي - رحمه الله - عن هذا النوع : الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة : إن وجد بمفازة فللقاضي التقاطه وكذا لغيره في الأصح ويحرم التقاطه للتملك^(٣) .

وقد استدلل هؤلاء بفعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما حمى الريدة لخليل المجاهدين والضوال وذلك فيما رواه زيد بن أسلم عن أبيه : " أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استعمل مولى له يدعى هنياً على الحمى فقال : يا هنى اضم جناحك عن المسلمين، واتق دعوة المسلمين فإن دعوة المظلوم مستجابة . وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة ، وإياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان ، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع ، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتيني ببينة فيقول : يا أمير المؤمنين .

(١) انظر : معالم السنن ٣٠١/٤ للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي .

(٢) انظر المقدمات الممهدة ٤٨١/٢ لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ؛ تحقيق الأستاذ سعيد أحمد

أعراب ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٢/٤ .

(٣) انظر : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٤٠٩/٢ .

أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالماء والكلاً أسير علي من الذهب والورق ، وأيم الله إنهم ليرون أنني قد ظلمتهم ؛ إنها لبلادهم ، فقاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام . والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبراً^(١) .
فقد دلّ هذا الأثر على أنه يجوز للحاكم التقاط ضالة الإبل من أجل حفظها لصاحبها لا من أجل التملك .

(الفرع الثالث) القول الثالث : أنه لا يجوز التقاط ضالة الإبل مطلقاً وإلى ذلك ذهب فقهاء المالكية والحنابلة .

فقد ذهب فقهاء المالكية (في قول لهم) إلى أنه لا يجوز التقاط ضالة الإبل مطلقاً .
فقد ذكر ابن عبدالسلام من فقهاء المالكية أن الصحيح من مذهب مالك عدم التقاطها مطلقاً وظاهره سواء كانت بموضع يخاف عليها السباع أم لا ؛ لأنها لا تؤخذ^(٢) .
وذهب فقهاء الحنابلة - في قول لهم - إلى تحريم التقاط ضالة الإبل وقاسوا عليها في عدم جواز الالتقاط كل حيوان يقوى على الامتناع من صغار السباع كالثعلب وابن آوى سواء كان امتناعه لعظم جثته كالخيل والبقر أو لطيرانه كالطيور كلها أو لسرعة عدوه كالظباء أو لإيذائه كالفهود المعلمة ، فإن التقط هذا الحيوان الذي لايجوز له أخذه على سبيل الالتقاط ضمنه سواء كان إماماً أو غيره ؛ لأنه أخذ ملك غيره بدون إذنه ولا إذن الشرع له^(٣) .

وقد استدل من قال بمنع التقاط ضالة الإبل مطلقاً بالأدلة التالية :

١ - حديث زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - وفيه : أن النبي - ﷺ - سأله رجل

(١) الأثر بهذا اللفظ أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم ، ورقمه (٣٠٥٩) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٧٥/٦ .

(٢) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٧٩/٦ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٢/٤ .

(٣) انظر : المغني ٣٣٨/٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والمحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٣٧١/١ للإمام مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني .

عن ضالة الإبل : " .. قال فضالة الإبل فغضب حتى احمرت وجنتاه^(١) أو قال : احمر وجهه فقال مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر حتى يلقاها ربها.."^(٢) ، فقد دلَّ غضبه - ﷺ - في هذا الحديث وإشارته إلى علة النهي عن الالتقاط إلى استغنائها عن الحفظ بما ركب في طباعها من الصبر على العطش وتناول المأكول بغير تعب فلا تحتاج إلى ملتقط^(٣).

٢ - ما رواه زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : "من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها"^(٤).

فقد دل هذا الحديث على أنه لا يجوز التقاط ضالة الإبل للتملك ، بل تلتقط للحفظ على صاحبها^(٥).

٣ - عن مطرف بن عبد الله الشخير عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : "ضالة المسلم حرق النار"^(٦) ، فقد دل هذا الحديث على تحريم التقاط ضالة الإبل من أجل التملك حيث ذكر أنها تؤدي به إلى النار^(٧).

(١) وجنتاه مثنى وجنة وهو ما ارتفع من الخدين للشدق والمحجر .

انظر : لسان العرب ٨٨٣/٣ .

(٢) هذا الحديث ، سبق تخريجه في ص ١٢ من هذا البحث .

(٣) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٨٣/٥ .

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم في كتاب اللقطة ، باب في لقطة الحاج . ح (١٧٢٥) صحيح مسلم ٣/١٣٥١ .

(٥) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٢٨/١٢ للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الخزامي النووي الشافعي ،

والسراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج ٤٣١/٦ للشيخ أبي الطيب صديق بن حسان

الحسيني القنوجي البخاري ؛ تحقيق الشيخين عبدالله بن إبراهيم الأنصاري وعبدالتواب هيكل .

(٦) الحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه في كتاب اللقطة باب ضالة الإبل والبقر والغنم ح (٢٥٠٢) ، قال في

الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات ، سنن ابن ماجه ٨٣٦/٢ ، وأخرجه الدارمي بنحو هذا اللفظ في كتاب

البيوع ، باب في اللقطة سنن الدارمي ٢٦٦/٢ ، وأخرجه الترمذي بهذا اللفظ في كتاب الأشربة ، باب ماجاء

في النهي عن الشرب قائماً ح (١٨٨١) ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي ٣٠٠/٤ ، ٣٠١) ، وأخرجه الإمام

أحمد في المسند ٣٦٢/٤ .

(٧) انظر : سنن ابن ماجه ٨٣٦/٢ .

٤ - دليل من الأثر وهو ما رواه سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : "وهو مسند ظهره إلى الكعبة " : من أخذ ضالة فهو ضال^(١).

فقد دل هذا الأثر على تحريم التقاط الضالة ومنها ضوال الإبل ، حيث وصف - رضي الله عنه - أخذها بالضلال .

الترجيح :

الراجح - في نظري والله أعلم - أنه لايجوز التقاط ضالة الإبل ويلحق بها مايشبهها مما يمتنع من صغار السباع ويستثنى من ذلك الإمام أو نائبه فإنه يجوز لهما الالتقاط على سبيل الحفظ دون التملك كما أنه يجوز لغيرهما الالتقاط في حال فساد الزمان أو الخوف عليها من الضياع أو الهلاك بحيث يسلمها واجدها للإمام أو نائبه ولا يملكها بالتعريف . وفي حالة اليأس من معرفة صاحبها فإنها تدخل ضمن موارد بيت المال لصرفها في المصالح العامة .

المطلب الثاني : حكم التقاط وقلك ضالة الغنم ومافي حكمها .

اتفق الفقهاء - رحمهم الله - على جواز التقاط ضالة الغنم ومافي حكمها .

أما تملك هذه الضالة فقد اختلف الفقهاء فيه ولهم في هذه المسألة قولان :

(الفرع الأول) القول الأول : مذهب جمهور الفقهاء "الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية" وهو أنها لا تملك ، بل هي باقية على ملك صاحبها على تفصيل بينهم في ذلك ، وهذا يقتضي بسط أقوالهم في هذه المسألة .

فقد ذهب فقهاء الحنفية إلى جواز التقاط الشاة .

(١) الأثر بهذا اللفظ أخرجه الإمام مالك في كتاب الأقضية ، باب القضاء في الضوال ورقمه (٥١) ، الموطأ ٧٥٩/٢ للإمام مالك بن أنس صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى ، وأخرجه عبدالرزاق في كتاب اللقطة ورقمه (١٨٦١٢) المصنف ١٣٣/١٠ ، وأخرجه البيهقي في كتاب اللقطة ، باب مايجوز له أخذه وما لا يجوز مما يجده .

السنن الكبرى ١٩١/٦ .

قال المرغيناني : ويجوز الالتقاط في الشاة^(١) .

وبعضهم يعبر بالنذب فيقول : يندب التقاط الضالة وتعريفها ما لم يخف ضياعها فيجب وكره لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن البقر وكدم الإبل^(٢) .

أما إذا أخذها من أجل أن يملكها فإنه يحرم عليه ذلك بخلاف ما لو ضمها إلى نفسه لأجل صاحبها فإنه ليس بحرام^(٣) .

وذهب فقهاء الشافعية كذلك إلى جواز التقاط ضالة الغنم للتملك ويقاس عليها كل ما يشبهها في الصنف واحتمال الضياع لعدم امتناعه من صغار السباع سواء وجدت في الصحراء أو العمران .

وهناك وجه آخر عندهم وهو أنه لا يؤخذ ما وجد في العمران .

أما إذا وجدها في الصحراء فهو بالخيار بين ثلاثة أمور :

الأول : أن يمسكها ويعرفها ثم يملكها .

الثاني : أن يبيعها ويحفظ ثمنها ويعرفها ثم يملك الثمن .

الثالث : أن يأكلها إن كانت مأكولة ويغرم قيمتها وفي الأكل قولان :

فقليل يجوز كما لو وجدها في الصحراء .

والأظهر عند الشافعية المنع ؛ لأن البيع في العمران أسهل وهذا إن كانت مأكولة .

وأما ما لا يؤكل كالجحش وصغار ما لا يؤكل فحكمها في الإمساك والبيع حكم المأكول .

وفي جواز قتلها في الحال وجهان عند الشافعية :

أحدهما : يجوز كما يجوز أكل المأكول وعللوا ذلك بأنه لو لم يجز التملك لأعرض

عنها الواجدون ولضاعت .

(١) الهداية شرح بداية المبتدي (مطبوع مع شرح فتح القدير) ١٢٤/٦ .

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢٨١/٤ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢٠٠/٦ .

ثانيهما : وهو الأصح أنه لا يجوز تملكها حتى تعرف سنة كغيرها^(١).

كما ذهب فقهاء الحنابلة إلى جواز التقاط ضالة الغنم ويقاس عليها ما لا يتمتع بنفسه عن صغار السباع كفصلان الإبل وعجول البقر وأفلاء الخيل والدجاج والأوز ونحوها^(٢).
وذهب الظاهرية إلى أن الغنم التي لا يخشى عليها من الذئب أو الإنسان فإنها تلتقط وتعرف أبداً فإن ينس من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو واجدها في جميع مصالح المسلمين^(٣).

وقد استدل الجمهور على جواز التقاط ضالة الغنم وما في حكمها بالأدلة التالية :
الدليل الأول : ما جاء في حديث زيد بن خالد الجهني السابق من قوله - ﷺ - لما سئل عن ضالة الغنم فقال - ﷺ - : "خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب" ، فقد جعلها له في الحال وسوى بينه وبين الذئب ، والذئب لا يتأنى بأكلها^(٤).
الدليل الثاني : دليل الإجماع على أن ضالة الغنم في الموضع المخوف عليها له أكلها^(٥).
الدليل الثالث : المعقول : وهو أن ضالة الغنم يخشى عليها التلف والضياع فأشبهت لقطة غير الحيوان^(٦).

والرواية الثانية عن الإمام أحمد أنه ليس لغير الإمام التقاطها .
ويخير ملتقطها بين ثلاثة أمور :

الأول : أكلها في الحال وهذا يتفق مع رأي جمهور الفقهاء .

(١) انظر : روضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٣/٥ للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي .

(٢) انظر : المغني ٣٣٤/٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والمحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٣٧١/١ .

(٣) انظر : المحلى ٢٧٠/٨ .

(٤) هذا جزء من حديث سبق تخريجه في ص ١٢ من هذا البحث .

(٥) انظر : المغني ٣٣٩/٨ .

(٦) انظر : المرجع السابق ٣٣٨/٨ .

الثاني : أن يمسكها على صاحبها وينفق عليها من ماله ولا يملكها .

الثالث : أن يبيعها ويحفظ ثمنها لصاحبها وله أن يتولى ذلك بنفسه^(١) .

وقد استدل على ذلك بالدليلين التاليين :

الدليل الأول : ما رواه زيد بن خالد الجهني عن رسول - ﷺ - أنه قال : "من آوى

ضالة فهو ضال ما لم يعرفها"^(٢) .

الدليل الثاني : المعقول : وهو أنها حيوان أشبه الإبل^(٣) .

ويجاب عن أدلة من قال بعدم الجواز بما يأتي :

أولاً : أن حديث : "من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها" دليل عام خصص

بالحديث السابق وهو قوله - ﷺ - : "خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب"^(٤) .

ثانياً : أن القياس على الإبل لا يصح فإن النبي - ﷺ - علل منع التقاطها بأن

معها حذاءها وسقائها وهذا معدوم في الغنم^(٥) .

وذهب الظاهرية إلى أن الغنم التي لا يخشى عليها من الذئب أو الإنسان فإنها

تلتقط وتعرف أبداً فإن يش من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو واجدها في جميع

مصالح المسلمين^(٦) .

(الفرع الثاني) القول الثاني : أن لقطة ضالة الغنم وما يشبهها تملك إذا التقطها

في الصحراء :

(١) انظر : المغني ٣٣٨/٨ - ٣٤٠ ، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل -

رحمه الله - لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي .

(٢) الحديث سبق تخريجه في ص ٢١ من هذا البحث .

(٣) انظر : المغني ٣٣٨/٨ .

(٤) الحديث سبق تخريجه في ص ١٢ من هذا البحث .

(٥) انظر : المغني ٣٣٨/٨ .

(٦) انظر : المحلى ٢٧٠/٨ .

ذهب فقهاء المالكية إلى أن الشاة إذا وجدت في الصحراء فإن لمن وجدها أكلها ولا ضمان عليه إذا لم يتيسر حملها إلى العمران ، فإن تيسر حملها أو سوقها للعمران حملت أو سيقت وعرفها وليس له أكلها فإن أكلها ضمنها ، فإن حملها ولو مذبوحة وعلم ربها كان أحق بها وعليه أجرة حملها ويجب تعريفها إن حملها حية وكذلك إن وجدها بقرب العمران أو اختلطت بغنمه في المرعى^(١).

وقد سأل عبدالرحمن بن قاسم العتقي الإمام مالك - رحمه الله - عن ضالة الغنم يجدها الرجل ففرق في إجابته بين ما كان في القرى أو في الصحراء فقال الإمام مالك - رحمه الله - : أما ما كان قرب القرى فلا يأكلها وليضمها إلى أقرب القرى إليها يعرفها فيها .. وأما ما كان في فلولات الأرض والمهامة فإن تلك يأكلها ولا يعرفها فإن جاء صاحبها فليس عليه من ثمنها قليل ولا كثير عند أخذها^(٢).

كما ذهب إلى القول بذلك الظاهرية^(٣).

وقد استدلل هؤلاء على أن ضالة الغنم وما يشبهها تملك إذا التقطت في الصحراء بأدلة عقلية على النحو التالي :

أولاً : أنه لما جاز له أخذها ولم يكلف سوقها لم يجز أن يشترط عليه الضمان .
ثانياً : أن الضمان إنما يكون فيما له قيمة حال وجوده بعد التعريف فلم يبق إلا سقوط الضمان .

ثالثاً : أن هذه الضالة في حكم المتلفة ، وذلك ينفي تعلق الضمان بها^(٤).

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٢/٤ .

(٢) المدونة الكبرى ١٧٥/٦ .

(٣) انظر : المحلى ٢٧٠/٨ .

(٤) انظر : الإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢/٦٨٠ ، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي - قارن بين نسخه وخرج أحاديثه وقدم له الحبيب بن طاهر .

وقد نوقشت هذه الأدلة بما يأتي :

أولاً : ما جاء في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - وهو :
أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله - ﷺ - فسأله فقال له : "يا نبي الله
كيف ترى في ضالة الغنم فقال : طعام مأكول لك أو لأخيك أو للذئب
احبس على أخيك ضالته" (١) ، دليل على أن الشاة على ملك صاحبها .
ثانياً : أنه لم يوافق الإمام مالك - رحمه الله - ، وكذا الظاهرية أحد من العلماء
على هذا القول .

ثالثاً : أنها لقطة لها قيمة وتتبعها النفس فتجب غرامتها لصاحبها إذا جاء كغيرها
من اللقطات .

رابعاً : أن الشاة وما يشبهها ملك لصاحبها فلم يجز تملكها بغير عوض من غير
رضاه كما لو كانت بين البنيان .

خامساً : أنها عين يجب ردها مع بقائها فوجب غرمها إذا أتلفها (٢) .

الراجع من هذين القولين :

الراجع - والله أعلم هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، رحمهم الله - من أن ضالة
الغنم وما يشبهها لا تملك بل تبقى على ملك صاحبها .
وبهذا يتبين أن ضالة الغنم وما في حكمها تعرف سنة كاملة فإن لم يظهر لها طالب
فإنها تباع ويوضع ثمنها في بيت مال المسلمين ، وذلك بناءً على قاعدة أن المال الذي لا
يعرف له مالك معين يكون من موارد بيت المال (٣) .

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الطحاوي في كتاب الإجازات ، باب اللقطة والضوال . شرح معاني الآثار ١٣٥/٤

لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي الحنفي .

(٢) انظر : المغني ٣٣٩/٨ ، ٣٤٠ .

(٣) انظر : السياسة الشرعية أو (نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية) ، ص ١٢٨ .

المبحث الثالث : وضع ما يوجد مع اللصوص وقطاع الطريق من أموال إذا لم يعرف صاحبها في بيت المال .

إذا وجد مع اللصوص^(١) وقطاع^(٢) الطريق أموال قد سلبوها من الناس فلا يخلو حال هذه الأموال من أمرين :

الأول : أن يعرف أهلها فإنها ترد عليهم إذا أقاموا بينة على ذلك .

الثاني : ألا يعرف أصحابها ولا يأتي لها طالب ففي هذه الحالة تؤخذ وتعد من ضمن أموال الدولة التي تدخل بيت أموال المسلمين .

وقد جاء تفصيل ذلك فيما أجاب به الإمام أبو يوسف هارون الرشيد - رحمه الله - حين سألته عن مصير مثل هذه الأموال .

قال : أبو يوسف - رحمه الله - وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين مما يصيبه ولاتك في الأمصار مع اللصوص - إذا أخذوا - من المال والمتاع والسلاح وغير ذلك فما أصبت معهم فتقدم إلى ولاتك في أن يصير إلى رجل من أهل الأمانة والصلاح فيصيره في موضع حريز فإن جاء له طالب وأقام بذلك بينة شهوداً لا بأس بهم قوم من أهل التجارة معروفين ردّ عليه متاعه وأشهد عليه وضمنته بالمتاع أو قيمته إن جاء مستحق له وإن لم يأت له طالب بيع المتاع والسلاح وصير ثمنه والمال الذي أصيب معهم إلى بيت المال^(٣) .

(١) اللصوص : في اللغة جمع لص ، وهو السارق ، والمصدر اللصوصية والتلصص . انظر : لسان العرب ١٢٠ / ٣ .
واللصوص في اصطلاح الفقهاء : جمع لص ، وهم الذين يسلبون الناس أموالهم وأمتعتهم . انظر : شرح غريب المدونة ص ٣٠ للجبي : تحقيق محمد محفوظ .

(٢) قطاع الطريق : جمع مفردة قاطع والقطع والقطاع : هم اللصوص يقطعون الأرض وقطاع الطريق هم الذين يعارضون أبناء السبيل فيقطعون بهم السبيل . انظر : لسان العرب ١٢٠ / ٣ .

وقطاع الطريق في اصطلاح الفقهاء : هم الذين لا يدعون أحداً يمر في الطريق إلا أخذوا ماله أو قتلوه وأخذوا ماله وسموا بقطاع الطريق : لأن الطريق ينقطع بسببهم من المارة . انظر : الدر النقي في شرح الفاظ الحرقى ٧٥٧ / ٣ .

(٣) فقه الملوك ومفتاح الرجاج المرصد على خزانة كتاب الخراج ٤٠٤ / ٢ - ٤٠٦ . وانظر : الخراج صنعة الكتابة ، ص ٢٥ .

وقال القرطبي - رحمه الله - في شأن قطاع الطريق إذا أخذوا ووجد معهم مال "إن أخذوا ووجد في أيديهم مال لأحد بعينه ردّ إليه أو إلى ورثته وإن لم يوجد له صاحب جعل في بيت مال المسلمين" (١) .

المبحث الرابع : وضع ثمن العبيد والإماء الأبق إذا لم يظهر لهم طالب في بيت المال .

إذا وجد عبيد أو إماء أبق ولم يظهر لهم طالب ، فإنهم يباعون وتوضع قيمتهم في بيت مال المسلمين .

وقد جاء بيان حكم هؤلاء الأبق الذين يوجدون ولا يعرف لهم صاحب في جواب سؤال وجهه الخليفة هارون الرشيد إلى الإمام أبي يوسف - رحمه الله - :
قال : أبو يوسف - رحمه الله - : وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين مما يرفع إلى الولاية في كل بلد من العبيد والإماء الأبق ، فإنهم قد كثروا في الحبس في كل مصر ومدينة وليس يأتي لهم طالب فول رجلاً ثقة يرتضى بدينه وأمانته بئع من بحضرتك بمدينة السلام في الحبس يبيعهم واكتب إلى ولاتك على القضاء في الأمصار والمدن بذلك حتى يُخْرَج الغلام أو الأمة فيسأل عن اسمه واسم مولاه ومن أي بلد هو وأين يسكن مولاه ومن أي القبائل ويكتب ذلك في دفتر ويكتب اسم العبد وحليته وجنسه والشهر الذي أبق فيه والسنة والشهر الذي أخذ فيه ثم يُثَبَّت ذلك على ما يقول العبد ويحبس فإذا أتى عليه في الحبس ستة أشهر أخرجه الرجل الذي وليته أمرهم فنأدى عليهم في : من يزيد ؟ وباعهم وجمع مالهم وصيّره إلى بيت المال وكتبَ عليهم مال ثمن الأبق .. وإن جاء . وقد بيع العبد أو الأمة سأله عن اسمه واسم أبيه وقبيلته وبلده وعن اسم العبد وحليته وهو ينظر ما في الدفتر فإذا أخبر بذلك دفع إليه ثمن العبد الذي كان باعه ... وإذا لم يأت لذلك طالب وطالت به المدة

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/٦ لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي . وانظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ٣٠ / ٤١٣ .

صيرَ ذلك في بيت المال يصنع به الإمام ما أحبّ ويصرف فيما يرى أنه أنفع للمسلمين^(١).
ومن هذا الجواب الطويل يتبين أن هؤلاء العبيد والإماء الأباقي لا يخلو أمرهم من حالتين:
الأولى: أن يعرف مواليتهم أو يأتوا يسألون عنهم فيدفعوا إليهم أو أثمانهم إن كانوا قد بيعوا.
الثانية: ألا يأتي لهم طالب وفي هذه الحالة يباعون وتوضع قيمتهم في بيت مال المسلمين
وتكون مورداً من موارده يصرف منه في المصالح العامة على ما يراه ولي أمر المسلمين .

المبحث الخامس : أخذ ما يوجد مع الخناقين والمبنيين وأشباههم

من أموال ووضعها في بيت المال .

هناك فئة من الناس تستعمل طرائق متعددة من الحيل والخداع لأخذ أموال الناس
ومن ذلك الخناقون^(٢) والمبنيون^(٣) .

وقد ذكر أبو يوسف - رحمه الله - حكم هذه الأموال التي توجد مع هؤلاء في
السؤال الذي وجهه إليه هارون الرشيد - رحمهما الله - فقال أبو يوسف :
وكذلك الحكم فيما أصيب مع الخناقين والمبنيين فسيبيله هذا السبيل إن جاء له

(١) انظر : فقه الملوك ومفتاح الرئاسات المرصد على خزانة كتاب الخراج ٢/٤٠٤ - ٤٠٧ ، والخراج وصنعه الكتابة ، ص ٢٠٥ ، والمغني ٨/٣٣١ ، والمدونة الكبرى ٦/١٧٧ ، والمحلى ٨/٢٧٠ .

(٢) الخناقون : جمع خناق وهو في اللغة مشتق من الخنق وهو عصر الحلق ، والخنقا فاعل الخنق والخنقا في الأصل يطلق على القلادة المعروفة التي تحيط بالعنق فاستعير للخنقا . انظر : المغرب في ترتيب المعرب ص ١٥٥ للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي .

وقال ابن منظور في تعريف الخناق : نعت لمن يكون ذلك شأنه وفعله بالناس . لسان العرب ١/٩١٤ .

أما تعريف الخنق في اصطلاح الفقهاء فيراد به معنيان :

الأول : عصر الحلق ومنع خروج الهواء من الرئتين بأي وسيلة كانت .

الثاني : الإماتة بمنع الهواء عن كان ذا روح . انظر : معجم لغة الفقهاء ، ص ٢٠١ . والفقه الإسلامي وأدلته ٦/٢٥٤ .

(٣) المبنيون : جمع مبنج وهو في اللغة وصف للذي يحتال بطعام أو شراب يضع فيه البنج . انظر : المغرب في

ترتيب المعرب ص ٥١ ، والبنج على وزن (فلس) نبت له حب يخلط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر إذا شربه

الإنسان بعد ذويه : ويقال إنه يورث السبات .

انظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ١/٧٠ .

طالب فأقام البينة على شيء عدلت بينته دفع إليه ذلك وإن لم يأت له طالب بيع المتاع وجمع ثمنه ودفع إلى بيت المال .

وبهذا يتبين أن هذه الأموال التي بأيدي هؤلاء الخناقين والمبنيجين وأشباههم لا يخلو الأمر فيها من إحدى حالتين :

الأولى : أن يأتي لها طالب ويقيم البينة على أن هذا المال ماله وتعديل بينته فحينئذ يدفع إليه ماله .

الثانية : أن لا يأتي لها طالب ففي هذه الحالة يباع المتاع ويوضع ثمنه في بيت المال المسلمين^(١) .

المبحث السادس : الوقف المنقطع .

تحدث الفقهاء - رحمهم الله - عن الوقف المنقطع عند ذكر شروط الجهة الموقوف عليها وهو أنه إذا كان الوقف معلوم الانتهاء كأن يجعل الوقف على جماعة يجوز انقراضهم بحكم العادة .

وقد اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في هذه المسألة على النحو التالي :

المطلب الأول : مذهب الحنفية .

اختلف فقهاء الحنفية في اشتراط عدم الانقطاع في الجهة الموقوف عليها على قولين : القول الأول : أنه يشترط عدم الانقطاع . وإلى هذا ذهب الإمام أبو حنيفة ومحمد

ابن الحسن - رحمهما الله .

قال المرغيناني - رحمه الله - ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره بجهة لا تنقطع أبداً وبناء على ذلك فإنه يصح الوقف إذا جعل آخره على جهة لا تنقطع أبداً كالمساكين ومصالح الحرم والمساجد أما إن جعل الوقف على مسجد معين ولم

(١) انظر : فقه الملوك ومفتاح الرجاج المرصد على خزانة كتاب الخراج ٤٠٢/١ ، ٤٠٣ ، الخراج ص ١٩٩ للقاضي

أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري .

يجعل آخره جهة لا تنقطع ، فإنه لا يصح لاحتمال أن يخرب الموقف عليه^(١) .
وسبب ذلك أن موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وأنه يتأبد كالتق وإذا كانت
الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاه ولهذا كان التوقيت مبطلاً له^(٢) .
القول الثاني : أنه لا يشترط عدم انقطاع الجهة الموقوف عليها وإلى هذا ذهب
الإمام أبو يوسف - رحمه الله .

وبناء على ذلك إذا سمي في الوقف جهة لا تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم
يسمهم^(٣) .

قال السرخسي - رحمه الله - : "ومما توسع فيه أبو يوسف - رحمه الله - أنه لا
يشترط التأبيد فيها حتى لو وقفها على جهة يتوهم انقطاعها يصح عنده وإن لم يجعل
آخرها للمساكين^(٤) .

وقد ذكر صاحب الفتح أن رأي أبي يوسف - رحمه الله - أرجح عند المحققين^(٥) .
المطلب الثاني : مذهب المالكية .

ذهب فقهاء المالكية إلى صحة الوقف المنقطع مطلقاً بناءً على أن الأصل عندهم جواز
الوقف مؤقتاً ومؤبداً ولهذا يترتب حكم توزيع الوقف بعد الانقطاع على النحو التالي :
أولاً : إذا صدر الوقف مؤبداً ثم انقطعت الجهة الموقوف عليها ؛ فإن الوقف يرجع
إلى أقرب فقراء عصابة الواقف من الذكور ، وكذلك الأنثى لو قدر أنها رجل لكانت عصابة
ولا يدخل فيهم الواقف نفسه ولو كان فقيراً بناءً على أنه يرجع إليهم وقفاً لا ملكاً وإلا
لكان الواقف أولى به .

(١) انظر : شرح فتح القدير للعاجز الفقير ٢١٣/٦ للشيخ محمد بن عبدالواحد السيواسي .

(٢) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢١٣/٥ .

(٣) انظر : الهداية شرح بداية المبتدى (مطبوع مع شرح فتح القدير) ٢١٣/٦ لأبي الحسن علي بن عبد الجليل المرغيناني .

(٤) المبسوط ٤١/١٣ .

(٥) انظر : شرح فتح القدير (الحاشية) ٢٢٥/٦ .

فإن كان العصبه أغنياء أو لم يوجدوا فلا تقرب فقراء عصبته وهكذا فإن لم يوجدوا فللفقراء وهذا على المشهور عندهم .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الانقطاع في حياة الواقف أو بعد موته لأنه يرجع إليهم وقفاً لا ملكاً ؛ ولأنهم ينتفعون به انتفاع الوقف ، ولو كان يرجع إليهم ملكاً لدخلت فيه المرأة الوارثة وإن لم تقدر رجلاً^(١) .

ثانياً : إذا صدر الوقف مؤقتاً ، كأن يقف على عشرة ويعينهم مدة حياتهم - مثلاً - أو قيد بأجل كعشر سنين ، ففي هذه الحالة إذا مات أحد الموقوف عليهم انتقل نصيبه إلى الباقيين منهم ، فإن بقي واحد منهم ، فإن جميع الوقف له .

فإن ماتوا جميعاً انتقل الوقف ملكاً للواقف أو لوارثه إن مات .

والفرق بين هاتين الصورتين :

أن الصورة الأولى : (وهي الوقف المؤبد) يكون الوقف مضمراً فيحتاط لجانب الفقراء فيكون الوقف لهم بعد انقراض الكل .

أما الصورة الثانية : (وهي الوقف المؤقت) ، فإن الوقف يرجع ملكاً فاحتيط لجانب الموقوف عليهم ، فإن لم يقل الواقف : مدة حياتهم ولم يقيده بأجل وانقطع الموقوف عليهم ، فإن الوقف يرجع مرجع الأعباس على الأصح^(٢) .

وفي هذا المعنى قال الشيخ محمد عرفة الدسوقي : والحاصل أنه إنما يملك بعد انقراض الموقوف عليهم إلا إذا قيد بالحياة أو بأجل ولم يقل من بعدهم على الفقراء ... وهو رواية المصرين عن مالك ومنهم ابن القاسم وأشهب^(٣) .

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨٥/٤ .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨٦/٤ ، ٨٧ .

(٣) المرجع السابق والموضع نفسه .

المطلب الثالث : مذهب الشافعية .

ذهب فقهاء الشافعية إلى عدم صحة الوقف المنقطع (في الجملة) فلا يصح الوقف إلا على سبيل لا ينقطع .

قال أبو إسحاق الشيرازي : ولا يجوز إلا على سبيل لا ينقطع وذلك من وجهين : أحدهما : أن يقف على من لا ينقرض كالفقراء والمجاهدين وطلبة العلم وما أشبههم . والثاني : أن يقف على من ينقرض ثم من بعده على من لا ينقرض مثل أن يقف على رجل بعينه ثم على الفقراء أو على رجل ثم على عقبه ثم على الفقراء فأما إذا وقف وفقاً منقطع الابتداء والانتهاء كالوقف على عبده أو على ولده ولا ولد له فالوقف باطل^(١) .

صور الوقف المنقطع عند الشافعية :

لوقف المنقطع عند فقهاء الشافعية ثلاث صور :

الصورة الأولى : وقف منقطع الابتداء والانتهاء ومثاله أن يقف على ولده وليس له ولد فالوقف حينئذ باطل ؛ لأن الولد الذي لم يخلق بعد لا يملك شيئاً فلا يفيد الوقف عليه شيئاً .
الصورة الثانية : وقف متصل الابتداء منقطع الانتهاء ومثاله : أن يقف على رجل بعينه ثم على أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا ؛ لأنه وقف لا يعلم إيصال آخره لجواز انقراضهم فصار وفقاً منقطعاً وفي صحته قولان :

الأول : أنه وقف باطل ؛ لأن ركن الوقف أن يكون مؤيداً والمنقطع غير مؤيد فلم يصرف وفقاً^(٢) ، ولأن القصد بالوقف أن يتصل الثواب على الدوام وهذا الغرض لا يتحقق في هذا الوقف ؛ لأنه قد يموت الرجل وينقطع عقبه^(٣) .

(١) المذهب في فقه الإمام الشافعي ٤٤٨/١ لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي .

(٢) انظر : الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ٥٢١/٧ لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ؛ تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود .

(٣) انظر : المذهب في فقه الإمام الشافعي ٤٤٨/١ .

ويتفرع على هذا القول : أن الموقوف يبقى على ملك الواقف وله التصرف فيه كسائر أملاكه الأخرى^(١) .

القول الثاني : أنه وقف صحيح ؛ لأنه إذا كان الأصل موجوداً لم يحتج إلى ذكر من ينتقل إليه كالوصايا والهبات أو يصرف بعد انقراض الموقوف عليه إلى أقرب الناس إلى الواقف ، ولأن مقتضى الثواب على التأبيد فحمل فيما سماه على ما شرطه الواقف وفيما سكت عنه على مقتضاه ويصير كأنه وقف مؤبد ويقدم المسمى على غيره^(٢) .

الصورة الثالثة : وقف منقطع الابتداء متصل الانتهاء بأن يكون على أصل معدوم وفرع موجود :

ومثاله أن يقول : وقفت على من يولد ثم على أولادهم فإذا انقضوا فعلى الفقراء والمساكين .

وللشافعية في هذه الصورة رأيان :

الرأي الأول : أنه وقف باطل وإلى هذا ذهب الشيخ أبو إسحاق المروزي - وهذا هو الصحيح : لأن الأول باطل ، والثاني فرع لأصل باطل فكان باطلاً^(٣) .

الرأي الثاني : وهو رأي أبي علي بن أبي هريرة ، كما لو كان على أصل موجود وفرع معدوم "عكس الصورة الثانية السابقة" .

القول الأول : أنه صحيح لوجود فرعه وذلك لأنه لما بطل الأول صار كأنه لم يكن وصار الثاني فرعاً .

وقد اختار الماوردي - رحمه الله - بطلان هذا القول وعلل ذلك بأن ما عُدِمَ فليس له مصرف في الحال وينتظر له مصرف في ثاني حال فبطل وما وجد أصله فله مصرف في الحال .

(١) انظر : الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ٥٢١/٧ .

(٢) انظر : المذهب في فقه الإمام الشافعي ٤٤٨/١ ، ٤٤٩ .

(٣) انظر : المذهب في فقه الإمام الشافعي ٤٤٩/١ .

الصورة الرابعة : وقف منقطع الوسط متصل الابتداء والانتهاء :

ومثاله أن يقول : وقفتُ على الفقراء والمساكين ثم على من يولد لي ثم على الفقراء والمساكين فهذا الوقف صحيح باتفاق الشافعية .

وقد علل الماوردي - رحمه الله - ذلك بقوله : "لأن الفقراء فيه أصل وفرع وإنما جعل مابين الأصل والفرع معدوماً فلم يمنع من صحة الوقف كما لو وقفه على ولد له موجود ثم على أولاده الذين لم يولدوا بعد ثم على الفقراء"^(١).

الصورة الخامسة : الوقف المطلق :

ومثاله أن يقف وقفاً مطلقاً ولم يذكر سبيله .

وللشافعية في هذه المسألة قولان :

القول الأول : أنه وقف باطل ؛ لأن الوقف تمليك فلا يصح الوقف مطلقاً وهو مثل قوله: بعت داري أو وهبت مالي .

القول الثاني : أنه وقف صحيح - وهو القول الصحيح ؛ لأنه إزالة ملك على وجه القرية إلى الله فيصح مطلقاً كالأضحية .

وبناءً على ذلك فإن حكم هذا الوقف كحكم الوقف المتصل الابتداء المنقطع الانتهاء "كما في القول الثاني في حكم الصورة الثانية " ، وهو صحة الوقف"^(٢) .

قال الخطيب الشربيني : ولو اقتصر على قوله : وقفت كذا ولم يذكر مصرفه فالأظهر بطلانه لعدم ذكر مصرفه .

فإن قيل: لو قال : أوصيت بثلث مالي ولم يذكر مصرفاً، أنه يصح ويصرف للمساكين فهلا كان هنا كذلك كما يقول به مقابل الأظهر واختاره الشيخ أبو حامد ومال إليه السبكي فيما إذا قال : وقفت هذا لله . أجيب بأن غالب الوصايا للمساكين فحمل الإطلاق عليه

(١) انظر : الحاوي في فقه مذهب الإمام الشافعي ٥٢٣/٧ .

(٢) انظر : المهذب في فقه الإمام الشافعي ٤٤٩/١ .

بخلاف الوقف ، وبأن الوصية مبنية على المساهلة فتصح بالمجهول .. بخلاف الوقف .
قال الأذرعى ويشبه أنه لو نوى المصرف واعترف به صحَّ ظاهراً ونازعه الغزي في
ذلك فإنه لو قال : طلقْتُ ونوى امرأته لا تطلق ؛ لأن النية إنما تصح فيما يحتمله اللفظ
وليس هنا لفظ يدل على المصرف أصلاً^(١) .

المطلب الرابع : مذهب الحنابلة .

ذهب فقهاء الحنابلة - رحمهم الله - إلى أن الوقف على جهة يتوهم انقطاعها جائز.
وقد ذكر ابن قدامة المقدسي - رحمه الله - أن الوقف الذي لا اختلاف في صحته ما
كان معلوم الابتداء والانتهاى غير منقطع مثل أن يجعل على المساكين أو طائفة لا يجوز
بحكم العادة انقراضهم وإن كان غير معلوم الانتهاى^(٢) .

وبصرف الوقف المنقطع عند فقهاء الحنابلة على حسب الحالات التالية :
الحالة الأولى : إذا انقطعت الجهة الموقوف عليها والواقف حي رجع الموقوف إليه
وقفاً عليه أو ملكاً له .

الحالة الثانية : إذا انقطعت الجهة الموقوف عليها والواقف ميت صرفت على النحو التالي :

- أ - إذا كان الوقف منقطع الوسط صرف الوقف إلى من بعده .
 - ب - إذا كان الوقف منقطع الابتداء صرف الوقف في الحال إلى من بعده^(٣) .
 - ج - إذا كان الوقف منقطع الآخر فقد ورد عن الإمام أحمد - رحمه الله - خمس روايات .
- الرواية الأولى : أن الوقف يصرف إلى المساكين . وقد اختار هذه الرواية القاضي
والشريف أبو جعفر :

(١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) انظر : المغني ٨/ ٢١٠ ، ٢١١ .

(٣) انظر : منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ٧/٢ للشیخ تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحی
الحنبلی المصري الشهير بابن النجار .

ووجه هذه الرواية أن المساكين هم مصرف الصدقات وحقوق الله تعالى من الكفارات ونحوها ، فإن وجدت صدقة غير معينة المصروف انصرف إليهم كما لو نذر صدقة مطلقة .
الرواية الثانية : أن الوقف يصرف إلى أقارب الواقف عند انقراض الجهة الموقوف عليها .
وقد استدلل ابن قدامة المقدسي - رحمه الله - على هذه الرواية بأن أقارب الواقف أولى بصدقة لقوله - ﷺ - : (صدقتك على غير رحمتك صدقة ، وصدقتك على رحمتك صدقة وصلة)^(١) ، وقوله - ﷺ - لسعد بن أبي وقاص : (... إنك أن تدع ورثتك أغنياء ، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ...)^(٢) .

(١) الحديث لم يرد مرفوعاً بهذا اللفظ وإنما الذي ورد بهذا المعنى ما رواه الإمام أحمد بسنده عن سليمان بن عامر أن النبي - ﷺ - قال : (الصدقة على المسلمين صدقة وأنها على ذي الرحم اثنان صدقة وصلة) . المسند ١٨/٤ ، وأخرجه بنحو هذا اللفظ في المسند ٢١٤/٤ .

وبعض هذا اللفظ في ١٧/٤ ، وقد أورده ابن قدامة بالمعنى .

وقد أخرجه النسائي في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على الأقارب سنن النسائي بشرح السيوطي ٩٢/٥ .
وأخرجه الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة ، وقال الترمذي ، وقال أبو عيسى : حديث سلمان بن عامر حديث حسن الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ح (٦٥٨) ٣٧/٣ ، ٣٨ .

وأخرجه ابن حبان في كتاب الزكاة ، باب صدقة التطوع : ذكر البيان بأن الصدقة على ذي الرحم مشتملة على الصلة والصدقة . الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٤٣/٥ ، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي : قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت .

وأخرجه الدارمي في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على القرابة . سنن الدارمي ٣٩٧/٨ .

وأخرجه الحاكم في كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة على الرحم الكاشع ، وقال الحاكم إسناده صحيح ووافقه الذهبي . المستدرک على الصحيحين ٤٠٧/١ .

وأخرجه البيهقي في كتاب الصدقات ، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته وجيرانه إذا كانوا من أهل السهم لما جاء في صلة الرحم وحق الجار . السنن الكبرى ٢٧/٧ .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - بعد أن أورد حكم الترمذي والحاكم على هذا الحديث : قلت وفيه نظر ؛ فإن الرباب هذه هي بنت صليح الظبية لم يرو عنها غير حفصة بنت سيرين ولم يوثقها غير ابن حبان ، وقال الحافظ مقبولة فحديثها حسن كما قال الترمذي إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٣٨٧/٣ ، ٣٨٨ .
للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني .

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس ح (٢٧٤٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٦٣/٥ .

وأخرجه مسلم بنحو هذا اللفظ في كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث (١٦٢٨) ، صحيح مسلم ٣/١٢٥٠ ، ١٢٥١ .

الرواية الثالثة : أن الموقوف بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها يجعل في بيت مال المسلمين ؛ لأنه مال لا مستحق له مشابه مال من لا وارث له .

الرواية الرابعة : أن الموقوف عليه يكون وفقاً على أقرب عصابة الواقف دون بقية الورثة - كما هو عند المالكية - دون أصحاب الفروض ودون غيرهم في العصابات فيقدم الأقرب فالأقرب على حسب استحقاقهم لولاء الموالي ، لأنهم خصوا بالعقل عنه وبميراث مواليه فخصوا بهذا - أيضاً -^(١) .

الرواية الخامسة : رواية حرب بن إسماعيل الكرماني عن الإمام أحمد - رحمهما الله - وهي أن الوقف المنقطع يعود بعد انقطاع الجهة إلى ورثة الموقوف عليه قبل ورثة الواقف ، وفي ذلك قال العلامة ابن مفلح : "إذا وقف على جهة منقطعة ولم يزد صح ويصرف بعدها إلى ورثته نسباً بقدر إرثهم منه"^(٢) . ونقل حرب أنه قبل ورثته لورثة الموقوف عليه .

الراجع من هذه الأقوال :

الراجع من هذه الأقوال في نظري - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الحنابلة في الرواية الثالثة وهو : أن الموقوف بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها يجعل في بيت مال المسلمين لما يأتي - :

أولاً : أن هذا الوقف مال لا مستحق له أشبه المال الذي لا وارث له .
ثانياً : أن هذه الرواية تتفق مع أقوال المذاهب الأخرى التي ترى أن الوقف المنقطع يكون للمصالح أو الفقراء والمساكين .

(١) انظر : المغني والشرح الكبير ٢١٥/٦ - ٢١٧ لموفق الدين أبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة على مختصر الخرقي والشرح الكبير لأبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي .
(٢) كتاب الفروع ٥٨٩/٤ ، ٥٩٠ للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن مفلح . راجعه عبدالستار أحمد فراج .

المبحث السابع : حفظ الأموال التي لا يعرف لها مالك معين ووضعها في بيوت المال في المحاكم في المملكة العربية السعودية .

تمهيد : نشأة بيوت المال في المحاكم في المملكة العربية السعودية :

نظراً لتطور الدولة واتساعها وتجدد الوقائع التي تستدعي معالجتها بما يحقق المصلحة العامة ولا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ظهرت الحاجة إلى إنشاء بيوت المال ضمن تشكيلات المحاكم التي أمر بها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - في عام (١٣٤٤هـ) وإن لم يكن بالمعنى المتعارف عليه إلا أنه في هذا العام قُرِرت إحدى وظائف بيت المال الأساسية مشيرة إلى ولادة هذا الجهاز من خلال التنظيم الذي أصدره الملك عبدالعزيز - رحمه الله - لعمل المحاكم في العدد (٤٦) من جريدة أم القرى الصادر بتاريخ ١٣٤٤/٩/٥هـ حيث صادق - رحمه الله - على ما رفعه رئيس القضاة من تنظيم مؤقت . فقد جاء في المادة الثالثة عشرة منه : (وتعين مستودعات كافية يوضع فيها ما هو تحت نظارة مأمور بيت المال) . وهذا النص يؤكد وجود بيت مال قائم وإن لم يكن يسير وفق تنظيم وتقنين مرسوم سلفاً .

أما التنظيم الأساس وفق مراسيم ملكية لبيوت المال ، فإنه لم يصدر إلا في تاريخ ١٣٤٦/٢/٦هـ حيث تضمن هذا المرسوم في الفقرة الأولى من الفصل الخامس ارتباط مأمور بيت المال من جهة الإدارة المالية بوكالات المالية ومن الجهة القضائية بالمحكمة الشرعية ، كما نصت الفقرة (ب) من الفصل نفسه بأن من وظائف مأمور بيت المال ، المحافظة على حقوق الغائبين وحقوق الذين ليس لهم ولي ولا أهل ولا وكيل ولا وارث معلوم .

كما نصت الفقرة (ج) من الفصل نفسه بأن يكون بيت المال بمكة وجدة والمدينة من مأمور ومعاون وكاتب ، وفي المواسم يزداد العدد حسبما تقتضيه الحاجة أما في ينبع فيقوم مأمور بيت المال بكل الأعمال ، وفي سائر الملحقات يتولى كاتب المحكمة الشرعية أمور بيت المال .

وقد اعتبرت المادة السابعة والتسعون من نظام القضاء مأمور ببيوت المال ضمن أعوان القضاة .

وقد مرت بيوت المال في المحاكم الشرعية بعد ذلك بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يأتي:
أولاً : صدور نظام تسجيل المتوفين من الحجاج وضبط مخلفاتهم وذلك في تاريخ ٢٨ ربيع الآخر سنة (١٣٤٦هـ) متضمناً في مادته الأولى : "أن مأمور بيت المال هو الشخص المكلف بتسجيل الحجاج المتوفين وضبط مخلفاتهم"^(١) .

ثانياً : صدرت في سنة (١٣٤٩هـ) إجراءات تنظيمية لهذه الإدارة وجعلتها مركزية مقرها مكة ومهمتها الإشراف على جميع بيوت المال في المناطق الأخرى ويتولى هذه الإدارة شخص يدعى "مأمور بيت المال" .

ثالثاً : صدور تعليمات متعاقبة حول بعض اختصاصات بيوت المال ، ومن هذه التعليمات.الصادرة بالتصديق العالي رقم (٤١٧٨) في ٢٠/٥/١٣٥١هـ الخاص بحجز تركات الأهالي الغائبين وكذلك النظام رقم (٢٣٥١) في ٤/٦/١٣٥٢هـ الخاص بحجز التركات ورفع الحجز عنها^(٢) .

رابعاً: صدور نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي في سنة (١٣٥٧هـ). وقد تناولت أحكام الباب السابع منه اختصاصات وصلاحيات وواجبات بيوت المال في (٤٣) ثلاث وأربعين مادة حيث اشتمل هذا الباب على خمسة فصول في المواد من (٢٣٠) وحتى (٢٧٣) تناولت اختصاصات وصلاحيات مأمور بيت المال وكذلك معاون بيت المال وكاتب الصندوق والكاتب المعاين والمبيض وأحكاماً أخرى ملحقه في أوقات الحضور والانصراف كما جرى في هذا النظام إلحاق إدارة بيوت المال بالمحاكم لتكون قسماً من أقسامها يشرف عليها رئيس المحكمة .
خامساً : صدور نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي بالتصديق العالي رقم

(١) انظر : لمحات حول القضاء في المملكة العربية السعودية ، ص ١٠٤ للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن آل الشيخ.

(٢) انظر : نظام القضاء في المملكة العربية السعودية ، ص ١٦٥ ، وما بعدها للدكتور عبدالمنعم بن عبدالعزيز جيرة.

(١٠٩) في ٢٤/١/١٣٧٢هـ وخصص فيه الباب السابع المواد (٢٠٦) إلى (٢٤٩) وجعلت هذه المواد في خمسة فصول وأحكام ملحقة بها .

سادساً : صدور نظام القضاء في سنة (١٣٩٥هـ) ولم يتضمن هذا النظام أحكاماً جديدة فيما يتعلق ببيوت المال إلا في مادة واحدة هي المادة (٩٧) التي اعتبرت كتاب الضبط في المحاكم والمحضرين والمترجمين والخبراء ومأموري بيوت المال من أعوان القضاة . وهذا في حقيقة الأمر تأكيد للنظام السابق وليس نظاماً جديداً^(١) .

وقد أصدر وزير العدل قراراً تنفيذياً يتضمن التعليمات المتعلقة ببيوت مال المحاكم الشرعية بما يحقق المصلحة العامة بشأن التصرف في الأموال التي لا يعرف لها مالك معين مثل المسروقات واللقطات والصبر المجهولة وأثمان الضوال . وسوف أتحدث عنها في المطالب التالية :

المطلب الأول : حفظ اللقطات والمسروقات التي لا يعرف أصحابها في بيوت المال في المحاكم .

جاء في القرار التنفيذي للتعليمات الخاصة بدوائر بيوت المال في المحاكم الشرعية ذي الرقم (٢/١١٢٦) وتاريخ ١٣/١١/١٤١٦هـ : إن وزير العدل بناء على الصلاحيات المخولة له وتنفيذاً لمقتضى مواد الباب السابع من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي الصادر بالتصديق العالي رقم (١٠٩) في ٢/١/١٣٧٢هـ يقرر ما يلي :

ثالثاً : تحدد اختصاصات بيوت المال ومأموريها بما يلي (ومنها) :

قبض ماهو عائد لوظيفته من .. لقطات^(٢) ومسروقات^(٣) .. وغير ذلك مما يحال

(١) انظر : القضاء في المملكة العربية السعودية - تاريخه - مؤسساته - مبادئه - ص ٨٧ ، وما بعدها من إصدار وزارة العدل .

(٢) اللقطات : هي الأموال سواء كانت نقدية أم عينية التي يعثر عليها في الأماكن العامة وترد من الأفراد ومن الجهات الحكومية ، انظر : الأنظمة واللوائح ، ص ٢٦١ ، من إصدار وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية .

(٣) المسروقات : هي الأموال سواء كانت نقدية أم عينية التي أخذها الجاني على وجه الاستتار واعترف بها . انظر : المرجع السابق والصفحة نفسها .

إليه من رئيس المحكمة وحفظها وفق الأنظمة والتعليمات^(١) .

وبناء على ذلك وردت تعاميم بهذا الخصوص وسوف أورد هنا ملخصاً لبعضها :

١ - التعميم ذو الرقم (١٨٢٦) وتاريخ ١٣٦٧/٣/٢٥ هـ الذي يتضمن : أن وزارة المالية اطلعت على خطاب مأمور بيت مال مكة المتضمن أن بيع تركات الأجانب يتم من قبله بحضور مندوب الأمانة ووزارة المالية وبيع المسروقات واللقطات بحضور مندوب الأمانة ولتوحيد إجراء البيع رأت الوزارة أن يطلب حضور مندوب مالي في بيع المسروقات واللقطات وطلب منا إبلاغ كافة مأموري بيوت المال بذلك .

٢ - التعميم ذو الرقم (٤/٥٩٢٢) وتاريخ ١٣٨٠/٨/٢٧ هـ المبني على الأمر السامي رقم (١٣٢٣٨) في ١٣٨٠/٦/١١ هـ وبناء على هذا الأمر تشكلت لجنة من ديوان المراقبة العامة ورئاسة القضاة ووزارة المالية لدراسة موضوع الأموال التي تسلم لبيوت المال التي تودع حالياً إلى مؤسسة النقد والماليات ولوضع ترتيب لها .
ويتلخص هذا الترتيب فيما يتعلق بمبالغ المسروقات واللقطات : أن تودع من قبل مأموري بيت المال إلى مؤسسة النقد وفروعها أو في فروع البنوك الوطنية في المناطق التي لا يوجد بها فروع لمؤسسة النقد .

وقد أقرت اللجنة المذكورة هذا الترتيب في الجملة^(٢، ٣) .

وهذه المبالغ تودع في حسابات بيوت المال في مؤسسة النقد العربي أو البنوك المحلية عن

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ودليل الإجراءات في بيوت المال في المحاكم ، ص ١١ ، إصدار وزارة العدل بالملكة العربية السعودية .

(٢) حيث اعترض مندوب رئاسة القضاة (في ذلك الوقت) على ما جاء بهذه المادة من ناحية إدارية ، فذكر بأنه يجب صرف ما يستحق من المسروقات واللقطات حال ثبوتها لأصحابها بالوجه الشرعي من رئاسة القضاة بموجب المادة (٥٢) من التعليمات المالية بدون استئذان وزارة المالية ويكتفى بإعطاء وزارة المالية صورة من أمر الصرف تفادياً تعطيل المستحقين .

انظر : التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل ١/٦٢٠ ، ٦٢١ ؛ إعداد لجنة متخصصة بالوزارة .

(٣) انظر : المرجع السابق ١/٦١٧ - ٦٢١ .

طريق توريدها للمحاكم وإيداعها بواسطة نموذج الإيداع مباشرة وتسجل في الدفاتر والسجلات الخاصة ببيوت المال ثم ترحل إلى حساب الإيرادات العامة بوزارة المالية - بعد مضي المدة النظامية - ويتم إيداعها عن طريق فروع المؤسسة للمناطق التي بها فروع لمؤسسة النقد العربي السعودي كتسوية حسابية مؤقتة ويتم استعادتها فوراً عند ثبوتها لأصحابها .
أما المناطق التي ليس بها فروع فإنها تبعث تلك المبالغ للإدارة المالية بالوزارة لتتولى إيداعها في حساب الإيرادات العامة بوزارة المالية^(١) .

٣ - التعميم ذو الرقم (٩/٥٤/ت) وتاريخ ١٦/٤/١٤٠٢هـ بناء على تعميم مدير عام الإدارة العامة بوزارة المالية المبني على الأمر الوزاري رقم (٣٥٦٨/٤) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٠٢هـ .

وقد جاء في هذا التعميم :

١ - المسروقات واللقطات تودع من قبل المحاكم ضمن إيراداتها لمؤسسة النقد وفروعها وتعد إيرادات ميزانية .

٢ - ما يرد إلى بيوت المال من المجاهيل واللقطات وما في حكمها يقوم مأمور بيت المال بإيداعها إلى فروع مؤسسة النقد لديكم بموجب إيضاحي مستقل وذلك في حالة وجود فروع لمؤسسة النقد .

أما في حالة عدم وجود فروع لمؤسسة النقد فيقوم مأمور بيت المال بتحويل الوارد من تلك المبالغ المشار إليها إلى هذه الوزارة بموجب شيك على أحد البنوك مرفقاً به بيانات إيضاحية^(٢) .

ما جاء في هذا القرار والتعاميم المتعلقة به فيما يختص بقبض اللقطات وحفظها يتفق مع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من قبض ولي الأمر أو نائبه اللقطة بعد تعريفها ووضع ثمنها في بيت المال لصرفها في المصالح العامة بعد اليأس من معرفة أصحابها .

(١) انظر : دليل الإجراءات في بيوت المال في المحاكم ، ص ٧ .

(٢) انظر : التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل ٦٥٥/١ ، وانظر المرجع نفسه ٧١٩/١ .

جاء هذا القرار وما يتعلق به من تعاميم فيما يختص بقبض المسروقات وحفظها في بيت المال متفقاً مع ما ذهب إليه الفقهاء من بيع الأموال المسروقة التي توجد مع اللصوص وقطاع الطريق ووضع ثمنها في بيت المال لصرفها في المصالح العامة بعد اليأس من معرفة أصحابها .

المطلب الثاني : حفظ أموال المجاهيل في بيت مال المحكمة .

حاء في البند السابع [فقرة ٥] من القرار التنفيذي : مبالغ المجاهيل الواردة إلى بيت مال المحكمة ترحل مباشرة إلى حساب الإيرادات ويقطع بها سند صرف وإشعار إيداع ويتم إرفاقهما مع الحركة الشهرية التي ترسل إلى إدارة بيوت المال بالوزارة^(١) .

وقد جاء في التعميم ذي الرقم (٩/٥٤/ت) وتاريخ ١٦/٤/١٤٠٢هـ ما يرد إلى بيوت المال من المجاهيل يقوم مأمور بيت المال بإيداعها إلى فروع مؤسسة النقد بموجب بيان إيضاحي^(٢) .

كما جاء في التعميم ذي الرقم ١٠٣/ن/٨ وتاريخ ١٤/٧/١٤٠٩هـ الموجه من معالي وزير العدل إلى صاحب السمو الملكي وزير الداخلية .

إن مهمة بيوت المال تتمثل في المحافظة على أموال الغائبين من معاليم ومجاهيل وذلك حسب ما نص عليه الأمر السامي الصادر بتاريخ ١٣٤٦/٢/٤هـ حيث نص في الفصل الخامس في الفقرة (ب) ما يلي : وظائف مأمور بيت المال : هي المحافظة على حقوق الغائبين وحقوق الدين ليس لهم ولي ولا أهل ولا وكيل ولا وارث معلوم^(٣) .

ما جاء في هذه التعاميم مما يختص بحفظ أموال المجاهيل يتفق مع ما ذهب إليه الفقهاء - رحمهم الله - من وضع سائر الأموال التي لا يعرف أصحابها من اللقطات وما

(١) الأنظمة واللوائح ، ص ٢٧١ .

(٢) انظر : التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة ٦٥٥/١ ، ٧١٩/١ .

(٣) انظر : التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة ٦٥٤/١ ، ٦٥٥ .

يوجد مع اللصوص وقطاع الطريق وثن العبيد والإماء الأباقي الذين لم يظهر لهم طالب وما يوجد مع المبنيين والخناتين ونحوهم من أموال لا يعرف أصحابها في بيت المال .

المطلب الثالث : وضع أموال من لا تعرف عناوينهم في بيت المال

جاء في التعميم ذي الرقم (٩/٥٤/ت) في ١٤١٠/٤/٧هـ بشأن الأعيان التي توجد في منازل الأجانب^(١) الذين يسافرون إلى بلدانهم بتأشيرة خروج بدون عودة بعد فتح هذه المنازل بناء على الأحكام التي تصدر بذلك وبيع ما هو معرض للتلف فيها وإدخال قيمته إلى بيت المال حسب التعليمات ، وكذلك المبالغ التي ترد إلى بيت المال من بعض الجهات الحكومية وهي عائدة لمثل هؤلاء الأجانب ولا يخلو الأمر من إحدى الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى : أن يعرف عنوانه فحينئذ يتخذ الإجراء اللازم من أجل تسليمه مستحقاته .

الحالة الثانية : أن لا يعرف عنوانه فحينئذ يحفظ استحقاقه في بيت المال حتى يعرف عنوانه ولو بعد حين ثم يسلم له استحقاقه^(٢) .

ما جاء من تعاميم بشأن الأموال التي توجد في منازل الأجانب الذين يسافرون إلى بلدانهم بتأشيرة خروج بدون عودة ولا تعرف عناوينهم في بلدانهم؛ هذا الأمر لم يكن

(١) الأجانب جمع أجنبي ويراد به الشخص الذي لا يوجد بعد وفاته في تركته جواز سفر ولا أية وثيقة رسمية تدل على جنسيته الأجنبية لحكومته الأصلية ولا يوجد له وصي ولا وارث شرعي معروف في هذه البلاد ، وأقام في هذه البلاد مدة طويلة يعد في عداد المجاورين الذين يجب على بيت المال الاستيلاء على مخلفاتهم المنقولة والثابتة والتصرف ببيع المنقول الذي يخشى عليه التلف وقد استبدل لفظ الأجنبي بلفظ الوافد أو المقيم للدلالة على هذا المعنى .

انظر : التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة ٦٠٤/١ ، ٦١٥ ، دليل الإجراءات في بيوت المال في المحاكم ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، دليل الإجراءات في بيوت المال في المحاكم ، ص ١٩ ، ٢٠ .

موجوداً في الأزمنة الماضية ؛ ولذا اقتضت المصلحة العامة وضع نظام يحفظ لهؤلاء الأفراد حقوقهم من جهة ويحقق المصلحة من جهة أخرى بحيث توضع هذه الأموال في بيوت مال المحاكم لصرفها في المصالح العامة بعد اليأس من معرفة أصحابها .

المطلب الرابع : الصبرة المجهولة .

الصبرة في اللغة مأخوذة من الحكر وهي الحبس وهي مولدة وتسمى بالحكرة^(١) .
أما الصبرة في الاصطلاح فقد عرفها النظام بأنها في الأصل : حبس جزء من منفعة أو غيرها في رقة المالك تقريباً لوجه الله تعالى ويعد التصرف فيها نوعاً من عقود الإيجار لمدة محددة بمبلغ معين وهي نوع من أنواع الوقف^(٢) .
من أنواع المال الذي لا يعرف له مالك معين الصبرة فإذا كانت الصبرة مجهولة أوصافها فإن بيت المال يكون مسؤولاً عنها .
أما إذا كانت الصبرة محددة بعمل خيري فتتولاها الجهة التي لها علاقة وثيقة بمثل هذا العمل .

وعلى هذا فكل صبرة مجهول صاحبها ولم يعلم أنها وقف ، فالأصل أنها ليست وقفاً ويكون شأنها شأن الأموال التي لا يعرف أصحابها وتكون من اختصاصات بيت المال.
وقد ورد ذلك في التعميم ذي الرقم (١٠١/١٢) ت وتاريخ ١٣٩٨/٦/٢ هـ) .
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فقد اطلع مجلس القضاء الأعلى المنعقد بهيئته الدائمة على الأوراق المتعلقة بالحكورات الموجودة في بعض بيوت عنيزة الواردة رفق كتاب معالي وزير العدل رقم ٧٧١ في ١٣٩٧/٨/٧ هـ) عطفاً على خطاب معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة رقم ٤/١٤٥٩ في ١٣٩٧/٧/٢٠ هـ) المتضمن أن مدير أوقاف عنيزة كتب إليه حول بعض الحكورات

(١) انظر : المعجم الوسيط ١/١٨٩ .

(٢) انظر : الأنظمة واللوائح ، ص ٢٦١ .

الموجودة في بعض البيوت في منطقة عنيزة وأنها قد فقدت وثائقها ويحتمل أن تكون من الأوقاف القديمة فتعتمد بيوت المال في المحاكم إلى استلامها باعتبارها من المجاهيل ، وتقييدها إيرادات للدولة ويقترح أن ينظر إليها على أنها من عائدات الأوقاف وأن تصرف في وجوه البر وتحفظ بهذا من الضياع ويستفيد منها المحتاجون ، ورغب دراسة ذلك .

وقد جرت الكتابة لفضيلة رئيس محكمة عنيزة برقم ١١٢٠ / ٤ في ١٤ / ٨ / ١٣٩٧ هـ للإفادة عما ذكر ، وعن الأوقاف التي عُمِدَت بيوت المال باستلامها وصفتها فأعادها فضيلته برقم ١ / ٦٢٧ في ١٦ / ٤ / ١٣٩٨ هـ .

وقد أفاد فضيلته بأن من عنده صبرة مجهولة يراجع المحكمة ويطلب بيعها عليه فإذا ثبت لدى الحاكم الشرعي أن أرباب هذه الصبرة مجهولون ولا يعرف لها مالك فإن الحاكم الشرعي يُعَمِّد مأمور بيت المال ببيعها على صاحبها أو تُعَمِّد لجنة من أهل الخبرة يقدرون ما تستحقه من القيمة ويتسلمها مأمور بيت المال ويودعها ضمن المجاهيل وعند تمام الشهر يسلم مأمور بيت المال جميع موجودات بيت المال للمؤسسة حسب الأوامر التي عنده ويأخذ بجميع ما يورد بيانات وإيصالات من المؤسسة ترفع لوزارة العدل .

ويتأمل ما ذكر يرى مجلس القضاء الأعلى المنعقد بهيئته الدائمة أن كل صبرة مجهول صاحبها ولم يعلم أنها وقف ، فالأصل أنها ليست وقفاً وشأنها شأن الأموال التي جهل أصحابها والمتبع في ذلك أن بيت المال إذا استلمها أودعها مؤسسة النقد بعد ذكر كافة المعلومات عن تلك الأموال وما هي عوض عنه وهل هي قيمة عقار أو صبرة .. الخ ما يلزم من الإيضاحات .

أما إذا كانت أوقافاً لم يعرف أصحابها فإنها تسلم لإدارة الأوقاف كالمتبوع اهـ^(١) .
والصبرة المجهولة تتفق مع رأي بعض الفقهاء القائلين بأن الوقف المنقطع - وهو الذي انقطعت جهته بأنه يوضع في بيت مال المسلمين لصرفه في المصالح العامة والله أعلم .

(١) انظر : التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة ٨ / ١ ، ٩ .

المطلب الخامس : حفظ أثمان ضوال الإبل في بيت مال المحكمة .

من اختصاصات بيت المال التصرف في الإبل الضوال . فقد جاء في البند الثالث [فقرة : ١٠] التصرف في الإبل الضوال بعد القبض عليها من الجهات المختصة ويتم استلامها بموجب محضر يتضمن وصفها وحليتها ووسمها وتاريخ العثور عليها والإشهاد على ذلك ومن ثم استئجار راعٍ لها مدة شهر وبعد مضي المدة يراجع القاضي لأخذ إذن منه في بيعها وحفظ القيمة إلى حين معرفة صاحبها^(١) .

وقد انحصر مفهوم الإبل الضوال لدى بيوت المال في المحاكم في التي يعثر عليها ولا يعرف أصحابها ويشترط في هذه الضوال أن تكون مصدر إزعاج وإيذاء وتعد على مزارع الناس وحاجياتهم .

ويفهم من ذلك أن بيت المال لا يختص بحفظ الإبل الضوال التي لا تتوافر فيها صفة الإيذاء والتعدي وعلى هذا فإن ضوال الإبل تكون على قسمين :

الأول : إبل ضالة عن صاحبها بدون اختياره وليست ضارية على إتلاف مزارع الناس فهذه ينبغي أن تطرد عن المزارع إلى حيث المفالي والمرعى ، فإن رجعت طردت - أيضاً - ولا يحل لأحد التقاطها ولا تعرضها بشيء لحديث "مالك ولها دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها"^(٢) .

فإن تكرر رجوعها صار حكمها حكم الإبل الضارية .

الثاني : إبل ضارية اعتادت الهجوم على مزارع الناس وأكلها وإتلافها فهذه يلقي القبض عليها من قبل ولي الأمر اتقاء لشرها من ناحية وحفظاً لها حتى يأتي صاحبها لا على أنها لقطه لا سيما إن كانت هزيلة يخشى عليها التلف مع ضعف المرعى أو يخشى عليها من السراق واللصوص والسباع وغير ذلك وحينئذ يتعين أن يشهد عليها ويكتب وصفها وحليتها

(١) انظر : الأنظمة واللوائح ، ص ٢٦٣ .

(٢) سبق تخريج هذا الحديث في ص ١٢ من هذا البحث .

ووسمها وتاريخ وجدانها ثم يجعل لها راع يرعاها من المباح فإن لم يمكن رعيها واقتضت المصلحة بيعها بعد مضي المدة الكافية عرفاً كشهر ونحوه فيراجع عنها القاضي ويؤخذ منه إذن في بيعها ثم تباع في المزاد العلني بعد الإعلان عنها وعمل محضر بذلك وتحفظ قيمتها لربها ؛ لأن تركها أكثر مما ذكر والإنفاق عليها يفضي إلى أن تأكل جميع ثمنها^(١) .

وإذا يش من معرفة أصحابها فإن أثمانها تدخل في بيت المال وتكون من موارده التي تصرف في المصالح العامة .

ما جاء من أنظمة وتعاميم فيما يختص بحفظ أثمان ضوال الإبل هناك وجه اتفاق بين ما ورد عن الفقهاء وما ورد من أنظمة بيوت المال بالمحاكم الشرعية وهو أنه بعد القبض عليها يتم بيعها ويحفظ ثمنها في بيت المال إلى أن يعرف صاحبها فإن يش من معرفة أصحابها صرفت في المصالح العامة .

أما وجه الاختلاف فإن الفقهاء - رحمهم الله - لم يفرقوا في ضالة الإبل من حيث الحفظ بين الضارية وغير الضارية أما أنظمة بيوت المال فإنها لا توجب إلا حفظ ضوال الإبل الضارية فحسب .

ولا شك في أن علة النهي عن الالتقاط هو استغناؤها بنفسها وعدم الخوف عليها من امتداد الأيدي الخائنة وهو الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند وجود ضالة الإبل .

* خلاصة البحث :

من مقاصد الشريعة الإسلامية العامة المحافظة على الأموال . ولما كان هناك نوع من الأموال لا يعرف له مالك معين ، فإن الشريعة جعلت لهذا النوع أحكاماً خاصة به وتتلخص فيما يأتي :

(١) انظر : فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ ١٠/٩ ، ١١ : جمع وترتيب وتحقيق محمد بن عبدالرحمن بن قاسم ، والتعميم ذي الرقم (٨/ت/١٣٠) في ١٣/٨/١٤٠٩هـ ، التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل ٢٢٥/٤ - ٢٢٧ .

- ١ - حفظ اللقطة وتعريفها وإذا لم يظهر لها طالب؛ فإنها تباع ويوضع ثمنها في بيت المال.
- ٢ - أن الإبل الضارية التي تعتاد الهجوم على مزارع الناس وإتلافها يقبض عليها وتحفظ من قبل ولي الأمر وإذا اقتضت المصلحة بيعها ، فإن قيمتها تحفظ في بيت مال المحكمة وإذا يئس من معرفة صاحبها ، فإن ثمنها يكون من موارد بيت المال .
- ٣ - حفظ الضوال من الحيوانات - عدا الإبل غير الضارية - وذلك ببيعها ووضع ثمنها في بيت المال .
- ٤ - أخذ ما يوجد مع اللصوص وقطاع الطريق والخنّاقين والمبئجين ونحوهم ووضعه في بيت المال ، فإذا لم يظهر له طالب فإنه ينفق في المصالح العامة .
- ٥ - أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تعارض ما فيه مصلحة عامة مما يراه ولي الأمر محققاً للمصلحة من المؤسسات الإدارية ، ومن ذلك إنشاء بيوت المال وربطها بالمحاكم الشرعية التي تكون لحفظ الأموال التي لا حافظ لها حقيقة أو حكماً مثل أموال المجاهيل والغائبين واللقطات والمسروقات والصبر المجهولة ونحو ذلك بحيث تحفظ هذه الأموال لأصحابها عند ظهورهم أو يستفاد منها في المصالح العامة .
والله ولي التوفيق .

فهرس مصادر و مراجع البحث (*)

- ١ - الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ) ؛
صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي - رحمه الله - ط ٠٢ - مصر : شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .
- ٢ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري
البغدادي الماوردي (ت ٤٥٠هـ) - ط ٠٢ - سنة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦) .
- ٣ - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ؛
قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت - ط ٠١ - بيروت - لبنان : دار الكتب
العلمية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ٤ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبي محمد عبد الوهاب علي بن نصر
البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ) ؛ قارن بين نسخه وخرج أحاديثه ، وقدم له الحبيب بن
طاهر - ط ٠١ - دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ٥ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد للعلامة علاء الدين
أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي (٨١٧ - ٨٨٥هـ) - ط ٠١ - دار إحياء
التراث العربي (د . ت) .
- ٦ - الأنظمة واللوائح . وزارة العدل بالملكة العربية السعودية - ط ٠٢ - (١٤٢٠هـ) .
- ٧ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين بن نجيم - ط ٠٢ - بيروت -
لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر (د.ت) .
- ٨ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي
(ت ٥٨٧هـ) - ط ٠٢ - بيروت : الناشر دار الكتاب العربي (١٣٢٨هـ - ١٨٢٠م) .

(*) مرتبة على حسب الحروف الأبجدية .

- ٩ - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ؛ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، وعبدالعليم الطحاوي . - ط ١٠ - بيروت - لبنان : المكتبة العلمية ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- ١٠ - التشريع والفقه في الإسلام تاريخاً ومنهجاً لفضيلة الشيخ الأستاذ مناع بن خليل القطان . - ط ٢٠ - بيروت - لبنان : مؤسسة الرسالة ، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ١١ - التصنيف الموضوعي لتعاميم وزارة العدل من (١٣٤٥ - ١٣١٨هـ) ؛ أعدته لجنة متخصصة بالوزارة . - ط ٢٠ - (١٤١٩هـ) .
- ١٢ - التعريفات تأليف علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (٧٤٠هـ - ٨١٦هـ) ؛ حققه وقدم له ووضع فهرسه إبراهيم الإبياري . - ط ١٠ - الناشر دار الكتاب العربي ، (١٩٨٥م) .
- ١٣ - جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) ؛ حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط نشر وتوزيع : مكتبة الحلواني - ومطبعة الملاح - ومكتبة دار البيان طبعة (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- ١٤ - الجامع الصحيح (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ) . نسخة بتحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبدالباقي ، وإبراهيم عطوه عوض . - ط ٢٠ - مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، (١٣٩٥ - ١٩٧٥م) .
- ١٥ - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي . - بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي ، (١٩٦٦م) .
- ١٦ - حاشيتا قليوبي وعميرة حاشيتا الإمامين المحققين المدققين الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين

- للشيخ محيي الدين النووي في فقه الإمام الشافعي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت) .
- ١٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ) طبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت) .
- ١٨- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت ٤٥٠هـ) ؛ تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود - ط ١ - دار الكتب العلمية ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- ١٩- الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (صاحب الإمام أبي حنيفة) - رحمهما الله عُيُنت بنشره المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة - ط ٢ - (١٣٥٢هـ) .
- ٢٠- الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر ؛ شرح وتحقيق الدكتور محمد حسين الزبيدي طبعة دار الرشيد للنشر (١٩٨١م) .
- ٢١- خطبة الحاجة - للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - ط ٣ - بيروت - لبنان : المكتب الإسلامي ، (١٣٩٧هـ) .
- ٢٢- درر المحاكم شرح مجلة الأحكام . تأليف علي حيدر ؛ تعريب المحامي فهمي الحسيني طبعة دار الجيل (د. ت) .
- ٢٣- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبدالهادي الحنبلي الدمشقي الصالحى المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ) - ط ١ - جدة : دار المجتمع للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .
- ٢٤- دليل الإجراءات في بيوت المال في المحاكم - ط ١ - إصدار وكالة الوزارة للشؤون القضائية (إدارة بيوت المال) بوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية ، (١٤٢٠هـ) .

- ٢٥- رد المختار على الدر المختار المسماة بحاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الأبصار طبعة دار إحياء التراث العربي (د.ت).
- ٢٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١-٦٧٦هـ). - ط ٢. - بيروت - لبنان : المكتب الإسلامي، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٢٧- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢ - ٢٧٥هـ) ومعه كتاب معالم السنن للخطابي (٣١٩ - ٣٨٠هـ) ، وهو شرح عليه مع تخريج أحاديثه وترقيمتها ؛ إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس . - ط ١. - نشر وتوزيع محمد علي السيد ، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .
- ٢٨- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٠٧ - ٢٧٥هـ) ؛ حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ، محمد فؤاد عبدالباقي طبعة دار إحياء التراث العربي (د.ت) .
- ٢٩- سنن الدارمي للإمام الكبير أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ) طبع بعناية أحمد حمد دهمان (د.ت) .
- ٣٠- السياسة الشرعية أو (نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية) لفضيلة الشيخ الأستاذ عبدالوهاب خلاف طبعة القاهرة : مطبعة التقدم ، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) .
- ٣١- السياسة الشرعية والفقه الإسلامي للشيخ عبدالرحمن تاج . - ط ١. - مصر : مطبعة دار التأليف ، ٨ شارع يعقوب بمصر ، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م) .
- ٣٢- شرح غريب ألفاظ المدونة . تأليف الجبي ؛ تحقيق محمد محفوظ . - ط ١. - دار الغرب الإسلامي ، (١٤٠٢هـ) .
- ٣٣- شرح فتح القدير للعاجز الفقير الشيخ محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ) . - ط ١. - القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، (١٣١٦هـ) .

- ٣٤- شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدی الحجري المصري الطحاوي الحنفي (٢٢٩ هـ - ٣٢١ هـ) ؛ حققه وضبطه ونسقه وصححه محمد زهري النجار - من علماء الأزهر - ط ٠ - ١ - بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- ٣٥- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) ؛ حقق نصوصه ورقمه وعدّ كتبه وأحاديثه وعلق عليه مع ملخص شرح النووي مع زيادات عن أئمة اللغة الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي طبعة دار إحياء التراث العربي (د . ت) .
- ٣٦- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواري النووي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) .
- ٣٧- ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - ط ٢ - بيروت - لبنان : المكتب الإسلامي ، (١٤١٣ هـ - ١٩٨٣ م) .
- ٣٨- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - ط ٤ - بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع ، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .
- ٣٩- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ ؛ جمع وترتيب الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن قاسم - ط ١ - مكة المكرمة : مطبعة الحكومة بمكة ، (١٣٩٩ هـ) .
- ٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ؛ أشرف على بعض نسخه المطبوعة والمخطوطة سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز - رحمه الله - مفتي المملكة العربية السعودية - سابقاً - ورقم كتبه

- وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وقام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر (د . ت) .
- ٤١- الفروع لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) ويليّه تصحيح الفروع للشيخ أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) ؛ راجعه عبدالستار أحمد فراج - ط ٢ - دار صادر للطباعة ، (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م) .
- ٤٢- الفروق للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي طبعة بيروت - لبنان : دار المعرفة ، (د . ت) .
- ٤٣- الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي - ط ٢ - دمشق : دار الفكر بدمشق ، (١٤٠٩هـ) .
- ٤٤- فقه الملوك ومفتاح الرجاج تأليف عبدالعزيز بن محمد الرحبي الحنفي ؛ تحقيق ، د . أحمد عبيد الكبيسي - بغداد : مطبعة الإرشاد ، (١٩٧٥م) .
- ٤٥- القضاء في المملكة العربية السعودية ، تاريخه ، مؤسساته ، مبادئه . إصدار وزارة العدل - ط ١ - (١٤١٩هـ) .
- ٤٦- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية تأليف محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي (٦٩٣-٧٤١هـ) طبعة بيروت - لبنان : دار العلم للملايين ، (١٩٧٩م) .
- ٤٧- لسان العرب للعلامة محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ) ؛ إعداد وتصنيف يوسف خياط طبعة بيروت - لبنان : دار لسان العرب ، (د . ت) .
- ٤٨- لمحات حول القضاء في المملكة العربية السعودية للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن آل الشيخ - ط ١ - (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- ٤٩- مالية الدولة الإسلامية المعاصرة للأستاذ أحمد عبدالهادي طلخان - ط ١ -

- القاهرة : الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة ، (١٩٩٢م) .
- ٥٠- المبسوط للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي . ت (٤٩٠هـ) ، (د . ت) .
- ٥١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر . - ط ٣ . - بيروت - لبنان : منشورات دار الكتاب العربي ، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٥٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب الفقير إلى الله عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي - رحمه الله - مصورة عن الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ) .
- ٥٣- مجموعة بحوث فقهية للدكتور عبدالكريم زيدان طبعة بيروت : مؤسسة الرسالة - بغداد : مكتبة القدس ، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) .
- ٥٤- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني (٥٩٠ - ٦٥٢هـ) ، ومعه النكت والفوائد السنية ، تأليف ابن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) . - ط ٢ . - الرياض : مكتبة المعارف ، في المملكة العربية السعودية ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- ٥٥- المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) طبعة مصححة ومقابلة على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر . - بيروت - لبنان : طبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، (د . ت) .
- ٥٦- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣ - ١٧٩هـ) ، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي عن الإمام مالك بن أنس طبعة مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر (دار صادر بيروت) (د . ت) .
- ٥٧- المستدرک على الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (٣٣٢-٤٠٥هـ) وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي - رحمهما الله طبعة بيروت - لبنان : دار المعرفة ، (د . ت) .
- ٥٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، وبهامشه منتخب كنز

- العمال في سنن الأقوال والأفعال . - ط ٤٠٠ - بيروت - لبنان : المكتب الإسلامي ،
(١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- ٥٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للعلامة أحمد بن محمد بن علي
المقري الفيومي (ت ٧٧٠هـ) بتصحيح مصطفى السقا طبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر (د . ت) .
- ٦٠- المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١) ؛
عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب
الرحمن الأعظمي . - ط ١٠٠ - بيروت - لبنان : المكتب الإسلامي ، (١٣٩٢هـ) .
- ٦١- معالم السنن للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٢٧٥هـ) . - ط ٢٠٠ -
بيروت - لبنان : منشورات المكتبة العلمية ، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- ٦٢- معجم لغة الفقهاء (عربي ، وإنجليزي) ؛ وضعه د. محمد رواس قلعة جي ، ود .
محمد صادق قنبيبي . - كراتشي - باكستان : من منشورات إدارة القرآن والعلوم
الإسلامية ، (د . ت) .
- ٦٣- معجم متن اللغة للعلامة اللغوي الشيخ محمد رضا ، طبعة بيروت - لبنان : دار
مكتبة الحياة ، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) .
- ٦٤- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء للدكتور نزيه حماد . - ط ٣٠٠ - نشر
وتوزيع الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .
- ٦٥- المعجم الوسيط إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ؛ قام بإخراج هذه الطبعة الدكتور
إبراهيم أنيس ، والدكتور عبدالحليم منتصر ، وعطية الصوالحي ، ومحمد خلف الله
الأحمد ؛ وأشرف على طبعها حسن علي عطية ، ومحمد شوقي أمين ، الطبعة
الثانية (١٣٩٢ - ١٣٧٢هـ) .
- ٦٦- المغرب في ترتيب المغرب للإمام أبي الفتح ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرزي
(٥٣٨ - ٦١٦هـ) ، الناشر دار الكتاب العربي .

- ٦٧- **المغني** لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) ؛ تحقيق الدكتور عبدالله ابن عبدالمحسن التركي ، و الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو . - ط ١ . - القاهرة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- ٦٨- **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** : شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني عل متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي طبعة دار الفكر (د . ت) .
- ٦٩- **المغني والشرح الكبير على متن المقنع لأبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)** طبعة دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- ٧٠- **منتهى الإرادات** للشيخ تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المصري الشهير بابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢) طبعة القاهرة : دار الجيل للطباعة ، (د . ت) .
- ٧١- **المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني**؛ تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني طبعة بيروت - لبنان : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، (د . ت) .
- ٧٢- **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالخطاب (ت ٩٥٤ هـ)** ، وبهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبدالله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق (ت ٨٩٧ هـ) طبعة طرابلس - ليبيا : مكتبة النجاح ، (د . ت) .
- ٧٣- **موسوعة فقه عثمان بن عفان** تأليف الدكتور محمد رواس قلعة جي . - ط ٢ . - دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .
- ٧٤- **موسوعة فقه علي بن أبي طالب** تأليف الدكتور محمد رواس قلعه جي . - ط ١ . - دمشق : دار الفكر بدمشق ، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م) .

- ٧٥- الموسوعة الفقهية إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت ، ط ٢ - الكويت ، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .
- ٧٦- المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز بادي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) - ط ٢ - مصر : شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م) .
- ٧٧- نظام القضاء في المملكة العربية السعودية للدكتور عبدالمنعم بن عبد العظيم جيرة ، من مطبوعات معهد الإدارة العامة بالرياض ، طبعة (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .
- ٧٨- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) ؛ تحقيق محمد محمود الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي طبعة بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي ، المكتبة الإسلامية ، (د . ت) .
- ٧٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي تأليف محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير طبعة بيروت - لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأخيرة (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) .
- ٨٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشيخ الإمام محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠ هـ) طبعة مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة (د . ت) .
- ٨١- الهداية في شرح بداية المبتدي (مطبوع مع شرح فتح القدير) لأبي الحسن علي بن عبد الجليل بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ) - ط ١ - القاهرة : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ .
- ٨٢- الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، مطبعة حوض قدم بالغورية ، مصر (د . ت) .